البحث الأول:

العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة عند د.عبد الوهاب المسيري. بيان للمفهوم ونقد للموقف.

إعداد : أ. تميم بن عبد العزيز القاضي

عضو هيئة التدريس في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
بجامعة القصيم

من بحوثه :

- قلب الأدلة على الطوائف المخالفة في توحيد المعرفة والإثبات (رسالة ماجستير).
- المحبة الطبيعية (بحث)

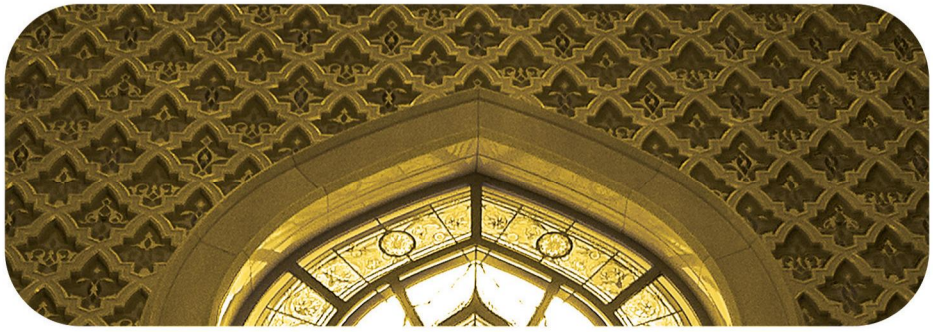

صفحة بيضاء فارغة

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة كشف مفهوم العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة الذي طرحه المفكر الفيلسوف: د. عبد الوهاب المسيري في العديد من كتبه وأطروحاته، وتحليل كلامه فيها، كما يتناول نقد بعض الجوانب التي ذكرها د. المسيري ضمن شرحه لمفهوم العلمانيتين، ورأيه فيهما.

وقد ابتدأ د. المسيري طرحه بتناول مفهوم هذا المصطلح (العلمانية)، والإشكاليات الواردة في تعريفه، مستعرضاً بذلك أطوار هذا المصطلح، وذاكراً الكثير من التعريفات التي قيلت فيه من قبل أهله وغيرهم، قرر من خلالها قصور أكثرها عن الوصول إلى المعنى الشامل للعلمانية، مما حداه أن يجعل غالب تلك التعريفات مندرجةً ضمن مفهوم (العلمانية الجزئية)، وأنها مقتصرة على بعض نواحي (العلمانية الشاملة)، كتعريف العلمانية بأنها: فصل الدين عن الدولة.

كما بينت هذه الدراسة طرفاً من تصوير د. المسيري لمفهوم العلمانية الشاملة، وما ذكره في تعريفها، حيث خلص إلى أنها: (فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن كل جوانب الحياة العامة والخاصة) وقد اعتمد في تعريفه هذا على الجانب التطبيقي لها، لا المعجمي المجرد، كما بين أبرز سماتها، ومرجعيتها، وإنكارها لكل المعايير والكليات والمقدسات، وعرض لذكر المصطلحات المتداخلة معها، كالتطبيع والتشيُّؤ، وبين علاقتها مع الإمبريالية، ثم عقَّب ذلك بنقده الموفق - في الجملة - لهذه العلمانية الشاملة من جهة التنظير والمفهوم، ومن جهة التطبيق، ذاكراً ما أعقبه تطبيقها من نتائج سلبية.

ثم بعد هذا انتقل البحث إلى الجانب النقدي، وذلك من جهة أصل التقسيم والتفريق بين العلمانيتين، بالنظر إلى دوافعه، وما يتبعه، ومن جهة موقف د. المسيري منهما، ووصل إلى أن المسيري قد بالغ في تعميم مفهوم العلمانية الشاملة، وأما الجزئية فإنه قد صرح بالإقرار بها وعدم معارضتها، وهذا هو الغلط الكبير، غير أن إقراره قد اعتراه كثير من الغموض في تحديد القدر الذي قد أقر به منها، فكان موجب العدل والإنصاف أن يُتَتَبَّع كلامُه، ويوقف على حقيقة ما أقر به، ثم يقوَّم هذا القدر بنظر شرعي حسب ما توصل إليه نظر الباحث، مع محاولة التوصل للأصول التي سببت الخطأ عند د. المسيري في موقفه منهما، وينتهي البحث بمناقشة من ذهب إلى أن المسيري: علماني!

المقدمة

الحمد لله القوي المتعال، ذي العظمة والجبروت والجلال، بصرنا بهدي كتابه من سبل الضلال، وهدانا بنور وحيه من مسالك الجهال، وأصلي وأسلم على المبعوث بالهدى ودين الكمال، جاءنا بالحنيفية صافيةً كالماء الزلال، راسخة كَشُمِّ الجبال، مبينة للحرام والحلال، وعلى آله وصحبه خير صحب وآل، من جاهدوا أهل الضلال بالسيف والمقال، وبذلوا في نشر دين الله المهج والأموال، وسلم تسليماً كثيراً ما تعاقبت الأيام والليال.

أما بعد.

فلقد قضى الله وقدر أن تكون الحرب بين الحق والباطل سجالاً، منذ أن بدأ التاريخ، ومنذ أن قطع إبليس اللعين على نفسه عهداً ﴿ لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (الحجر: ٣٩)، مروراً بالقرون المتطاولة، التي تفنن فيها بالإغواء، وأرسل جنوده من شياطين الإنس والجن إلى أقاصي الغبراء، فاتبعه عامة الغوغاء والدهماء، وصدق على الناس وعده ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ (سبأ: ٢٠)، ولم يَسْلَم من تزيينه وإغوائه إلا أقل القليل ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ (الحجر: ٤٠)، ولن يزال السجال مستمراً حتى تقوم الساعة، ((لا تَزَالُ طَائِفَةٌ من أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللَّهِ، لا يَضُرُّهُمْ من خَذَلَهُمْ أو خَالَفَهُمْ حتى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ على الناس)) [1].

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦٧/٦) ح (١٠٣٧)، ومسلم، واللفظ له (١٥٢٤/٣) ح (١٠٣٧).

ولقد كان من أضل طرق اللعين التي أغوى بها أجيالاً من الناس عبر قرون من الزمان ما يسمى بالمذهب العلماني، والذي يفصل فيه أهله دين الله عن كل مناحي الحياة، وهو ما صرح به قوم شعيب حين قالوا لنبيهم معترضين مستنكرين: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ (هود: ٨٧). فأنكروا أن تكون العبادة (الصلاة - الدين) حاكمةً على الأموال، وهي لبنة أولى للعلمانية.

ولقد انتشر هذا المبدأ الإبليسي في العالم، لما تبين للغرب ضلال الديانة النصرانية المحرفة، وتكشفت لهم عورات الكنيسة المخزية، وضاقوا ذرعاً بما صاحبها من نظام إقطاعي ظالم، والرزية أن هذه الضلالات والمظلمات كانت تمارس عليهم باسم الدين، والنيابة عن رب العالمين، فلما بلغ السيل زباه، وبلغ القهر منتهاه، انفجروا على كل ما كان أمامهم من مظاهر الدين المحرف، وقاموا بثورة أحرقت الأخضر واليابس، وصار شعارهم: اشنُقوا آخر إقطاعي بأمعاء آخر قسيس، وهم قد توهموا أن الضلال نابع من أصل الدين، وأن أصل تخلفهم وانحطاطهم السابق راجع إلى الدين، أيِّ دينٍ كان، فنادوا بفصل الدولة عن الدين، بل بفصل جميع الحياة عن الدين، ومن يومها بدأت العلمانية تكتسح العالم، ولم يهتدوا لدين الإسلام الحق، السالم من التحريفات، والذي يضمن للبشرية الحق والعدل والسداد، ويهديهم إلى خيري الدنيا والآخرة.

وهذا البحث المتواضع لم يقصد به تتبع هذا الاتجاه العلماني، وإنما أريد به تناول ما طرحه الباحث المفكر الفيلسوف الدكتور: عبد الوهاب المسيري رحمه الله من نظريته حول العلمانية، حيث بذل د. المسيري جهوداً كبيرة، أخذت صفوة سِنِيِّ عمره في البحث والتدقيق والجمع والتحليل لكثير من مظاهر العلمانية في الواقع الغربي والعربي، ولكثير مما صُنِّف حولها في بيان مفهومها وتعريفها، حتى أتى بنظرية متكاملة لم يُسبق إليها على النحو الذي طرحه، تقوم على تقسيم العلمانية إلى علمانيتين: علمانية جزئية، وعلمانية كلية شاملة، وقد كرر د. المسيري القول وأبدأ وأعاد في ذكر هاتين العلمانيتين، والكشف عن تعريفهما، ورصد تطور ذلك المفهوم، وتتبع دقائقه التطبيقية في سائر مجالات الحياة، حتى انتهى إلى تعريفهما، وبيان موقفه منهما، وخرج بمجلدين ضخمين عن هذا الموضوع بالذات (العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة)، سوى ما ذكره في بقية كتبه ولقاءاته وحواراته.

والمراد من هذا البحث بالتحديد: بيان مفهوم العلمانيتين عند د. المسيري، وموقفه منهما، ثم توجيه بعض الرؤى النقدية لذلك التقسيم والموقف، ومحاولة التوصل للأصول التي سببت الخطأ عند د. المسيري في موقفه منهما، حاولت في هذه الرؤية أن أَلُمَّ أطراف الموضوع بتتبع كلام د. المسيري في كتابه السابق، وفي أهم كتبه الأخرى التي تتحدث عن هذا الموضوع، وبعض حواراته في الإنترنت، أو في بعض الفضائيات (ولا أدعي أنني استقصيت الجميع، ولكني وصلت إلى أن د. المسيري يكرر نفس الطرح بتفصيلاته وبنصوصه أحياناً في غالب كتبه ولقاءاته)، ثم حاولت أن أجمع بين كلامه المتفرق في بيان المفهوم التفصيلي للعلمانيتين عنده، والأصعب من ذلك محاولة رصد موقفه الدقيق منهما (خصوصاً العلمانية الجزئية)، ثم القيام بنقد ذلك التقسيم وذلك الموقف، مع عرض عدد من الكتابات الأخرى الناقدة لموقفه.

وبعد..فلا شك أن هذا اجتهادُ مُقِل، هو عرضة ولا شك للخطأ، ولكن المقصد بإذن الله هو الوصول إلى الحق، لا تجنياً على شخص بعينه، بل هي عين النصرة له، فإن النصرة كل النصرة للأخ المسلم إنما تكون ببيان ما أصاب فيه وما أخطأ، ليكون الناس على بينة من أمره، فيقبلوا ما أصاب فيه، ولا يقعوا في خطئه فيتحمل أوزارهم، قياساً على قول المصطفى ﷺ: ((انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً...الحديث)) [1].

والحمد لله أولاً وأخراً.

تميم بن عبد العزيز القاضي

(١) أخرجه البخاري (٢/٨٦٣) ح (٢٣١٢)..

خطة البحث

البحث يتكون من مقدمة وتوطئة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وفيها تعريف عام بفكرة البحث والمراد منه.

توطئة: بيان د. المسيري لإشكالية تعريف المصطلح العلماني.

المبحث الأول: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة عند د. المسيري، التعريف والسمات.

المطلب الأول: العلمانية الجزئية عند د. المسيري.

المسألة الأولى: تعريف العلمانية الجزئية عند د. المسيري.

المسألة الثانية: تعريفات العلمانية الجزئية عند الفلاسفة، حسب رؤية د. المسيري.

المسألة الثالثة: سمات التعريفات الجزئية للعلمانية عند د. المسيري.

المسألة الرابعة: موقف د. المسيري من العلمانية الجزئية.

المطلب الثاني: العلمانية الشاملة عند د. المسيري، التعريف والسمات.

المسألة الأولى: تعريف العلمانية الشاملة عند د. المسيري.

المسألة الثانية: تعريفات العلمانية الشاملة عند الفلاسفة، حسب رؤية د. المسيري.

المسألة الثالثة: سمات العلمانية الشاملة عند د. المسيري.

المسألة الرابعة: مصطلحات يرى د. المسيري تداخلها مع العلمانية الشاملة.

المسألة الخامسة: رأي د. المسيري في التعامل مع العلمانيتين:الجزئية والشاملة.

المبحث الثاني: نقد د. المسيري للعلمانية الشاملة.

المطلب الأول: المشكلة الكبرى للعلمانية الشاملة كما يصورها د. المسيري.

المطلب الثاني: مآلات تطبيق العلمانية الشاملة في العالم الغربي عند د. المسيري.

أ- الجوانب الإيجابية عند التطبيق.

ب- الجوانب والنتائج السلبية.

المبحث الثالث: نقد وتقويم لمفهوم العلمانية الجزئية والكلية عند د. المسيري، وموقفه منهما.

المطلب الأول: تقويم لرأي د. المسيري في تقسيم العلمانية إلى جزئية وشاملة.

المطلب الثاني: نقد موقف د. المسيري من قسمي العلمانية.

المسألة الأولى: نقد موقف د. المسيري من العلمانية الشاملة.

المسألة الثانية: نقد موقف د. المسيري من العلمانية الجزئية.

الخاتمة

ثبت المراجع

الفهرس

توطئة: بيان د. المسيري لإشكالية تعريف المصطلح العلماني.

يرى د. المسيري أن مصطلح العلمانية أبعد ما يكون عن الوضوح وتحديد المعاني والأبعاد والتضمينات [١].

ويحذر دائما من أن العلمانية ليست مجرد تعريف جامع مانع، وأنها ليست ظاهرة محددة واضحة المعالم، تتم من خلال آليات واضحة (كمصادرة أموال الكنيسة وإشاعة الإباحية)[٢].

ويقرر كغيره أن هذا المصطلح مترجم لكلمة ((سكيولاريزم Secularism)).

وقد بين عدد من الباحثين أن هذه الترجمة خاطئة، وأن كلمة (Secularism) لا صلة لها بمعنى العلم، فالعلم في الإنجليزية والفرنسية هو (Science) والنسبة إلى العلم هي (Scientific)، والترجمة الصحيحة للكلمة في الإنجليزية هي (اللادينية) أو (الدنيوية)، لا بمعنى ما يقابل الأخروية فحسب، بل بمعنى أخص، هو: ما لا صلة له بالدين، أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد [٣].

---

(١) العلمانية تحت المجهر (١١)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. د. المسيري (١٥/١).

(٢) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١١٠)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. د. المسيري (٥/١)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية.د. المسيري (٥٢).

(٣) انظر: العلمانية للشيخ د.سفر الحوالي (٢١)، العلمانية جذورها وأصولها د.محمد علي البار (٢٦).

كما بين د. المسيري أن مبدأ استخدام هذا المصطلح كان مع نهاية حرب الثلاثين عاماً (عام ١٦٣٨م)[١]، عند توقيع الصلح، ولذا جعله كثير من المؤرخين بداية لمولد الظاهرة العلمانية في الغرب[٢].

تطور التعريف الاصطلاحي للعلمانية

يرى د. المسيري أن مصطلح العلمانية قد تقلب في ثلاثة أطوار:

الطور الأول: العلمانية عند النشأة.

يقول د. المسيري: "وكان المصطلح في البداية محدود الدلالة، ولا يتسم بأي نوع من أنواع الشمول أو الإبهام، إذ تمت الإشارة إلى **((علمنة)) ممتلكات الكنيسة وحسب، بمعنى ((نقلها إلى سلطات غير دينية))**، أي إلى سلطة الدولة أو الدول التي لا تخضع لسلطة الكنيسة، وفي فرنسا، في القرن الثامن عشر، أصبحت الكلمة تعني (من وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية): المصادرة غير الشرعية لممتلكات الكنيسة، أما من وجهة نظر مجموعة المفكرين الفرنسيين المدافعين عن مُثُل الاستنارة والعقلانية المادية والمعروفين باسم (الفلاسفة)..كانت تعني: المصادرة الشرعية لممتلكات الكنيسة لصالح الدولة"[٣].

---

(١) حرب الثلاثين عاما: هي سلسلة صراعات دامية مزقت أوروبا بين عامي ١٦١٨ و ١٦٤٨م، وقعت معاركها بدايةً وبشكل عام في أراضي أوروبا الوسطى (خاصة ألمانيا) واشتركت فيها تباعا معظم القوى الأوروبية الموجودة في ذاك العصر فيما عدا إنكلترا وروسيا. في الجزء الثاني من فترة الحرب امتدت المعارك إلى فرنسا والأراضي المنخفضة وشمال إيطاليا وكاتالونيا. خلال سنواتها الثلاثين تغيرت تدريجيا طبيعة ودوافع الحرب : فقد اندلعت الحرب في البداية كصراع ديني بين الكاثوليك والبروتستانت وانتهت كصراع سياسي من أجل السيطرة على الدول الأخرى بين فرنسا والنمسا، كانت هذه الحرب سبباً في تدمير مناطق بأكملها، وانخفض سكان بعض المناطق بما يقارب الثلثين، وانتشرت خلالها المجاعات والأمراض والهلاك. انتهت الحرب بمعاهدة مونستر وهي جزء من صلح وستفاليا الأوسع عام ١٦٤٨م.
الموسوعة الحرة: ويكيبيديا (http://ar.wikipedia.org/wiki/حرب_الثلاثين_عاما).

(٢) العلمانية تحت المجهر (١١-١٢)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١/٥٣).

(٣) العلمانية تحت المجهر (١٢)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١/٥٣-٥٤).

الطور الثاني: العلمانية عند جورج هوليوك "١٨١٧- ١٩٠٦م" (تطور المفهوم العلماني، واتجاهه إلى التركيب والإبهام).

حيث عرف العلمانية بتعريف تصور أنه محايد تماماً (ليست له علاقة بمصطلحات مثل: ملحد، أو لا أدري)، فعرف العلمانية بأنها: ((الإيمان **بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية**، دون التصدي لقضية الإيمان، سواء بالقبول أو الرفض)) [(١)].

ود. المسيري يقرر أن تعريف هوليوك مختلط الدلالة، حيث يزعم أنه لا يتصدى لقضية الإيمان سواء بالقبول أو الرفض، أي أنه - حسب زعم د. المسيري - تعريف جزئي، لا ينطوي على رؤية شاملة للكون، ولكنه مع ذلك يتسم بالشمول، ويتضمن رؤية شاملة للكون، رؤية قد لا تكون واعية بنفسها، وقد يكون صاحبها غير واع بها، ولكنها متضمنة في المصطلح السابق، وإلا فبماذا نفسر عبارة ((إصلاح حال الإنسان بالطرق المادية))؟ وقد ألقى هذا الوضع بظلاله على معنى المصطلح، وعلى مجاله الدلالي في كل المعاجم اللغوية والحضارية[(٢)].

الطور الثالث: حصر مفهوم العلمانية في المجال السياسي والاقتصادي.

حيث أصبح تعريف العلمانية عند بعض المفكرين يعني: ((**فصل الدين عن الدولة**)).

وهو تعريف أكثر جزئية من تعريف هوليوك، ولكنه أكثر شمولاً من تعريف الكلمة عند توقيع صلح وستفاليا [(٣)].

---

(١) العلمانية تحت المجهر (١٢)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٥٤/١)..

(٢) العلمانية تحت المجهر (١٤)، وانظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. د. المسيري (٥٥/١)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية.د. المسيري (٥٩-٦٠)..

(٣) العلمانية تحت المجهر (١٤)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. د. المسيري (٥٥/١).

صلح وستفاليا: اسم يطلق على معاهدتي السلام، أقيمتا في ألمانيا عام ١٦٤٨، وقد أنهت هاتان المعاهدتان حرب الثلاثين عاماً، وهي الحرب التي وقعت بين عدد من دول أوروبا، كانت بدايتها نتيجة الصراعات الواقعة بين الكاثوليك والبروتستانت، وانتهت كصراع سياسي من أجل السيطرة على الدول الأخرى، واستمرت مدة ٣٠ سنة (بين عامي ١٦١٨ و١٦٤٨ م)، ثم انتهت بهذا الصلح، ووقعها كل من: الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وممالك فرنسا، إسبانيا والسويد، والجمهورية الهولندية والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وقد أرسى هذا الصلح مبدأ سيادة الدول. الموسوعة الحرة.

ومن ناحية الموقف العلماني من الدين، أشار د. المسيري إلى اختلاف المدارس الغربية (التشكيلات الحضارية الغربية) في تفسير العلمانية:

١- التشكيل الفرنسي (الكاثوليكية): حمل تعريفها للعلمانية كثيرا من العدائية القاطعة للدين، وهو أثر عن التجربة الفرنسية في العلمنة (المرتبط بالثورة الفرنسية)، والسبب قوة سلطة رجال الدين في فرنسا، وكبر امتيازاتهم، فكانت ردة الفعل قوية عنيفة إلى حد ذبح النبلاء ورجال الدين.

٢- التشكيل الإنجليزي والألماني (البروستانتي): ليست بمقدار العداء السابق للدين [١].

وأمام هذا التعدد في النظر إلى المصطلح العلماني، فإن هذا - حسب قول د. المسيري - "يبين أن مصطلح العلمانية أصبح مبهماً، مختلط الدلالة" [٢].

ولهذا فإن **العلمانية عند د. المسيري ليست ذات مفهوم واحد**، بل إنها تشير إلى أكثر من مدلول، "ولحل هذه الإشكالية يمكننا تخيل متصل من المدلولات في أقصى أطرافه ما نسميه (العلمانية الجزئية)، وفي الطرف الآخر ما نسميه (العلمانية الشاملة)، وتتمازج المدلولات فيما بينها، وتختلط وتتشابه، وتشتبك وتتصارع، ولكن رغم تداخل المصطلحين فهما طرفان في متصل واحد، أو دائرتان تحتوي الواحدة الأخرى" [٣].

وبعد ذلك قدم د. المسيري محاولته لتعريف هذا المصطلح، لا بالنظر إلى كونه مجموعة من الممارسات أو الأفكار الثابتة، أو الرؤى القاصرة لبعض نواحي الحياة، بل ولا بالنظر إليها من منظور تطبيق الشريعة أو فصل الدين عن الدولة، بل باعتبارها رؤية شاملة، ترى علاقة العلمانية بكل الظواهر السياسية والاجتماعية والحضارية، وبمسار الحداثة، وبظاهرتي الإمبريالية[٤] والعولمة، وبمنظومات الإنسان القيمية والمعرفية والجمالية، وبكل الأبعاد النهائية

(١) العلمانية تحت المجهر (٤٧).

(٢) المرجع السابق (٥١).

(٣) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. د. المسيري (٢١٩/١-٢٢٠).

(٤) سيأتي تعريفها عند فقرة: العلمانية والإمبريالية.

للوجود الإنساني، وبعبارة جامعة: سيقدم رؤية للعلمانية باعتبارها نموذجاً شاملاً تكمن وراءه رؤية للكون (الإنسان والطبيعة)، لها أثرها في كل مجالات الحياة [1].

وقد توصل إلى هذا التعريف من خلال أمرين:

١- حصر بعض تعريفات العلمانية في المعجم الحضاري الغربي.

٢- حصر بعض المصطلحات المتداخلة مع مصطلح العلمانية، وتجريد النموذج الكامن وراء تلك المصطلحات.

وفيما يلي عرض موجز، ومحاولة للكشف عن مفهومي العلمانيتين عند د. المسيري، وبعض ما يتعلق بالمفهوم مما يبين دلالتهما (كالتعريفات التي نقلها، والمصطلحات التي رأى تداخلها مع العلمانية الشاملة) مع بيان موقف د. المسيري منهما، يتبعه بعض الرؤى النقدية حول رأي د.المسيري.

(١) العلمانية تحت المجهر (٥٢-٥٣)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. د. المسيري (١/١٥-١٦).

المبحث الأول: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة عند د. المسيري، التعريف والسمات.

المطلب الأول: العلمانية الجزئية عند د. المسيري.

المسألة الأولى: تعريف العلمانية الجزئية عند د. المسيري.

يرى د. المسيري أن "العلمانية الجزئية هي: رؤية جزئية (إجرائية) للواقع، لا تتعامل مع أبعاده الكلية والنهائية (المعرفية)، ومن ثم لا تتسم بالشمول، وتذهب هذه الرؤية إلى **وجوب فصل الدين عن عالم السياسة، وربما الاقتصاد، وربما بعض الجوانب الأخرى من الحياة العامة،** وهو ما يُعَبِّر عنه أحياناً بعبارة: **((فصل الدين عن الدولة))**.

ومثل هذه الرؤية الجزئية تلتزم الصمت بشأن المجالات الأخرى من الحياة، كما أنها لا تنكر بالضرورة وجود مطلقات، وكليات أخلاقية وإنسانية وربما دينية، أو وجود ما ورائيات وميتافيزيقيا، ولذا لا تتفرع عنها منظومات معرفية أو أخلاقية.

كما أنها رؤية محددة للإنسان، فهي قد تراه إنساناً طبيعياً مادياً في بعض جوانب حياته (رقعة الحياة العامة) وحسب، ولكنها تلتزم الصمت فيما يتصل بالجوانب الأخرى من حياته [1].

---

(١) انظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. د. المسيري (٢٢٠/١)، العلمانية تحت المجهر (١١٩-١٢٠)، وانظر: العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٠٨)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة (١٦/١-١٧)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية.د. المسيري (٥٢، ٦٩).

وإذا استحضرنا ما تقدم ذكره من تعدد مفاهيم العلمانية عند د. المسيري، فيمكننا القول **بأن العلمانية الجزئية عند د. المسيري هي كل ما اجتمع فيه أمران**:

١- أن تكون العلمنة فيها مقتصرة على نواحٍ محددة - مهما كثرت - وتلتزم الصمت فيما عداها، أي أنها لم تصل بشمولها وكليتها إلى مفهوم العلمانية الكلية الشاملة.

٢- أن تعزل مفهوم العلمانية عن المرجعية النهائية لهذا المصطلح [(١)].

ومن هذه المفاهيم الجزئية للعلمانية:

- فصل الدين عن الدولة، سواء جعلت في إطارها المادي، أو فصلت عن إطارها المادي.
- والبعض - في نظر د. المسيري - يوسع هذا التعريف ليعني فصل الدين (والدين وحده) عن الدولة، بمعنى الحياة العامة في بعض نواحيها [(٢)].

ومع أن هذا التعريف يوحي بالشمول، إلا أن د. المسيري لا يزال يدرجه ضمن مفهوم العلمانية الجزئية، حيث يقول: "ونحن نسمي هذه الصيغة ((علمانية جزئية)) لسببين:

١- أن الدولة التي يشير إليها التعريف هي دولة صغيرة، لم تكن قد تغوَّلت بعد، ولم تكن قد طورت مؤسساتها التربوية والأمنية المختلفة التي تمكنها من محاصرة المواطن أينما كان، ولذا فقد كانت له رقعة واسعة يتحرك فيها ويديرها حسب منظومته القيمية.

٢- أنها تلتزم الصمت تماماً بشأن المرجعية الأخلاقية والأبعاد الكلية والنهائية للمجتمع ولسلوك الفرد في حياته الخاصة وفي كثير من جوانب حياته العامة.

---

(١) مصطلح (المرجعية النهائية) هو من المصطلحات التي يكثر ذكرها د. المسيري، وقد بين مراده بها بقوله: ((أي مجتمع - بما في ذلك المجتمعات العلمانية، رأسمالية كانت أم اشتراكية - تتحرك في إطار مرجعية نهائية ما، وهي: الفكرة الجوهرية التي تشكل أساس كل الأفكار، والركيزة الأساسية والنهائية الثابتة لرؤية الكون التي يتبناها مجتمع ما، وهي المبدأ الواحد الذي ترد له كل الأفكار وتنسب، ولا ينسب هو ولا يرد إليها، والإطار الجامع الذي تؤسس عليه الأنظمة العامة، بما فيها النظام السياسي...)) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (٨٩)، وانظر: العلمانية تحت المجهر (٥٧) وانظر في هذا البحث: المبحث الأول/المطلب الثاني/ المسألة الأولى/ فقرة: المرجعية في العلمانية الشاملة.

(٢) انظر: العلمانية للشيخ د.سفر الحوالي (٢٣-٢٤).

كل هذا يعني أن العلمانية الجزئية تترك حيزاً واسعاً للقيم الإنسانية والأخلاقية المطلقة، بل وللقيم الدينية ما دامت لا تتدخل في عالم السياسة (بالمعنى لمحدد)" [1].

- كما أن البعض يرى العلمانية مجموعة أفكار يتم إشاعتها والتبشير بها (كالهجوم على الكتب المقدسة، والمطالبة بالحرية المطلقة - إشاعة الإباحية - مصادرة أموال الكنيسة والأوقاف - إصدار تشريعات سياسية معينة) [2].

تعقيب د. المسيري على التعريفات القاصرة (الجزئية) للعلمانية.

يرى د. المسيري أن "تصور العلمانية باعتبارها مجموعة أفكار وممارسات واضحة: تصورٌ ساذجٌ، ويشكل اختزالاً وتبسيطاً لظاهرة العلمانية وتاريخها، وللظواهر الاجتماعية على وجه العموم" [3].

وذلك أن المفهوم الجزئي للعلمانية (فصل الدين عن الدولة) قد كان متحققاً في الواقع الغربي - دون المفهوم الشامل - مع بدايات تطبيق العلمانية في الغرب (نهاية القرن التاسع عشر)، وذلك قبل اكتمال حلقات المنظومة العلمانية، وتبلورها، نظراً لصغر الدولة وعدم إمكانية وصولها لجميع المواطنين، حيث كانت الدولة - في القرن التاسع عشر، عند وضع هذا التعريف - دولة صغيرة وكيانا ضعيفاً، وكثير من المجالات خارج عن سيطرتها، بل كانت تحت إدارة الجماعات المحلية، أو أن سيطرة الدولة عليها جدٌّ ضعيفة، ومن هذه القطاعات: قطاع التعليم، وقطاع اللذة (السينما، السياحة، الترفيه، التلفاز)، كما أن قطاع الإعلام والاقتصاد لم يكن قد وصل لضخامته الآن ولسيطرة الدولة عليه، فكانت العلمنة منحصرة غالباً في الجانب السياسي والاقتصادي (الدائرة الأصغر) دون بقية القطاعات ومجالات الحياة العامة (القطاع الأكبر)، ولهذا لم تقض الكنيسة نحبها في الغرب مع ظهور الفكر العلماني، بل استمرت بمطلقاتها الدينية والأخلاقية [4].

---

(١) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٢/٤٧١).

(٢) انظر: العلمانية تحت المجهر (١٧-١٨).

(٣) المرجع السابق (١٩).

(٤) العلمانية تحت المجهر (٢٥-٢٦).

وفي هذه الحال نشأ التعريف الجزئي للعلمانية (فصل الدين عن الدولة)، وكان صادقاً على العلمنة آنذاك.

إلا أن الحال قد تغير، وبدأت المبادئ العلمانية تدب إلى بقية القطاعات (المجال الأمني - الإعلامي - التربوي...) ونواحي الحياة العامة، وساعدها على هذا التمدد وسائل الإعلام وقطاع اللذة، ومحاولة أجهزة الدولة العلمانية أن تتدخل في صياغة الأمور النهائية لحياة الناس وفق المنظور العلماني الشامل [١].

ولم تعد آليات العلمنة مقصورة على الدولة، بل برزت آليات أخرى كثيرة، أهمها: الإعلام والسوق، فقد تعمق أثر الإعلام وخصوصاً المرئي، وزادت قدرته على إعادة رؤى المجتمع بكافة طبقاته، وإعادة صياغة حياة الناس العامة والخاصة، وتغيير مرجعياتهم وعقائدهم.

وحتى علم الاجتماع الغربي دبت فيه الروح العلمانية، وهكذا سائر العلوم الإنسانية في الغرب، فرأت أنه يجب فصل الواقع (الحياة الدنيا) عن كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية، حتى تصبح العلوم محايدة، خالية من أيَّة قيمة، بل أصبحت ماديَّة صِرفة، من هنا أصبح علم الاجتماع الغربي نفسه جزءاً من المنظومة العلمانية الكلية الشاملة [٢]، بل حتى الرؤية للإنسان أصبحت رؤية مادية بحتة تجرده من أية قيم وأخلاق، بل تجرد النظر إليه من كثير من المشاعر والأحاسيس، حتى سرى ذلك إلى كثير من أدبيات العصر الحديث وما يسمى بالتفكيك، الذي بلغ عند بعضهم إلى إلغاء فكرة الفنون من أصلها، وقد سرت هذه الأدبيات في كثير من العرب [٣].

لذا لم يعد تعريف العلمانية القديم (أنها فصل الدين عن الدولة) صادقاً في وصف العلمانية بصورتها المتطورة، بل هو في غاية القصور والسطحية، والتفسير الشامل للعلمانية هو الذي يصدق على ذلك الواقع، وينتظم الفلسفات والأدبيات الحداثية وما بعد الحداثية، والتي توالت على المجتمع الغربي [٤].

---

(١) المرجع السابق (٢٧).

(٢) المرجع السابق (٢٨-٢٩).

(٣) العلمانية تحت المجهر (٣٦-٤٠).

(٤) من ذلك - ما ذكره د. المسيري: أدبيات الهيومانية = تهميش الإله، إسبينوزا =الإله هو الطبيعة، والإنسان ==

وكثيراً ما يشير د. المسيري إلى إشكاليتين أساسيتين في التعريف الجزئي للعلمانية:

١- أنه قد استبعد المجالات الأخرى التي طالتها العلمانية.

٢- أنه التزم الصمت بخصوص المرجعية النهائية للإنسان الفرد، وللمجتمع ككل [١].

وأشار د. المسيري إلى أن العلمانية لَمَّا تم استيرادها في البلاد العربية واجهت مشاكل في التعريف، زادت الأمر سوءاً بين أنصار العلمانية وأعدائها، وذلك أنه قد تم تعريفها من قِبَل كل طرف بما يوافق حكمه النفسي على العلمانية، فأعداؤها يصفونها بأنها كفر وزندقة وإلحاد، ومناصروها يجعلونها تعبيراً عن حرية الفكر والإبداع والتسامح والمحبة وسلطة العقل.

وبين د. المسيري أن هذه التعريفات ليس لها أي قيمة تفسيرية، ولا حقيقة لها في وصف الواقع، بل غايتها أنها أحكام أخلاقية تعكس رؤية أصحابها وموقفهم من العلمانية [٢].

ومما تجدر الإشارة إليه - لئلا يلتبس الأمر - د. المسيري أراد أن يبين من نقده للعلمانية بمفهومها الجزئي قصور التعريف عن وصف الواقع التطبيقي والفلسفي للعلمانية في البلاد التي طبقت فيها، ولم يرد به نقد أصل العلمانية الجزئية (فصل الدين عن الدولة)، وسيأتي بيان تبنيه لها بهذا التعريف، وعدم معارضته لها (على تفصيل منه وتخصيص في ذلك الأمر).

==

جزء من هذه الطبيعة لا يختلف عن غيره من أجزائها، نيتشه - عالم موت الإله [تعالى الله وتقدس]، وموت جميع القداسات والقيم والغايات والأسباب، جاك دريدا = زعيم التفكيكيين، ما بعد الحداثة، حيث لا يوجد هدف ولا مركز ولا غاية ولا فرح ولا ندم ولا تفاؤل ولا تشاؤم، وحتى اللغة تفشل في تحقيق التواصل بين الإنسان وأخيه وبفشل اللغة تختفي القيم، ويتفكك الأنسان. انظر: العلمانية تحت المجهر (٤٤-٤٥).

(١) انظر: العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٠٤، ١٠٦)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية.د. المسيري (٥٣، ٥٥)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١/٢٠-٢١).

(٢) العلمانية تحت المجهر (٥٠-٥١)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١/٩٩).

سبب التعريف القاصر للعلمانية:

يرى د. المسيري أن كثيراً ممن عرف العلمانية بمفهومها القاصر (الجزئي: فصل الدين عن الدولة) قد أخذ هذا التعريف من المعاجم الغربية، وهي قد عرفت العلمانية في أطوارها الأولى الجزئية، ولم تتناول تعريفها بالمفهوم الشامل الذي تطور إليه الواقع العلماني الغربي، وهذا سبب الإشكال، وهذا هو واقع كثير من المصطلحات الأخرى المستوردة من الغرب [(١)].

من آثار التعريف القاصر للعلمانية:

يقرر د. المسيري أن التعريف القاصر للعلمانية أدى لقصور النظر **عند من يريد التصدي للعلمانية**، حيث يقتصر على مقاومة الإجراءات التي توهم أن العلمانية قد اقتصرت عليها (كالهجوم على الكتب المقدسة، والمطالبة بالحرية المطلقة - إشاعة الإباحية - مصادرة أموال الكنيسة والأوقاف - إصدار تشريعات سياسية معينة) دون اعتبار الإطار العام المرجعي للعلمانية، والذي لا يعترف بمقدس أصلاً، بل لا يعترف بأي شيء من القيم والثوابت [(٢)].

المسألة الثانية: تعريفات العلمانية الجزئية عند الفلاسفة، حسب رؤية د. المسيري.

بعد أن بين د. المسيري منهجه الذي سيسلكه في تعريف العلمانية، وبعد أن أوضح الإشكال المنهجي في التعريف القاصر للعلمانية، قام باستقراء أقوال كثير ممن عَرَّفوا العلمانية، ثم أعقب كل تعريف بتحليل له، وبين اندراجه ضمن التعريفات الجزئية أو الكلية للعلمانية.

وفيما يلي ذكر بعض التعريفات التي رأى د. المسيري أنها مندرجة تحت المفهوم الجزئي للعلمانية:

١- ذكر في البداية تعريف قاموس (أكسفورد)، حيث عرف العلمانية بشكل سلبي، فالمباني العلمانية هي المباني غير المكرسة للأغراض الدينية، والمدرسة العلمانية هي التي تعطي

---

(١) العلمانية تحت المجهر (٤٨).

(٢) انظر: العلمانية تحت المجهر (١٨)، العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١١٠-١١١)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٢١/١)، وكذا الحوار الذي أجراه معه موقع الإسلام اليوم، الرابط: http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-90-9286.htm

تعليماً غير ديني، فالعلمانية هنا لا تحمل عداء للدين، وهذا ما جعل المسيري يحكم على هذا التعريف بأنه في حدود الدائرة الجزئية الصغيرة للعلمانية [1].

٢- تعريف معجم علم الاجتماع المعاصر، لمؤلفه: توماس فورد هلت.

عرف العلماني بتعريفات منها: أنه الدنيوي، غير الروحي، وغير الديني.

العلمانية: تراجع وانحسار الإيمان بالعقائد الدينية التقليدية في مرحلة معينة.

ويرى د. المسيري أن هذه التعريفات سلبية، تلتزم الصمت بخصوص الكليات والمطلقات والأخلاقيات، فلا تعطي رؤية شاملة [2].

ثم ذكر المعجم تعريفين آخرين للعلمانية: (انحسار الدين وتراجعه)، (الفصل بين المجتمع والدين).

ولا يزال د. المسيري يرى أن هذه التعريفات داخلة ضمن حدود العلمانية الجزئية [3].

٣- تعريف محمد أحمد خلف الله، فهو يعرف العلمانية بأنها: "حركة فصل السلطة السياسية والتنفيذية عن السلطة الدينية، وليست فصل الدين عن الدولة"

ولا تمنع حركة الفصل هذه - في تصوره - من أن تعمل السلطتان جنباً إلى جنب في الحياة، إن الواحدة منهما لن تحل محل الأخرى ولن تلغيها، وإنما تعمل حرة مستقلة من غير أن تتأثر بالأخرى أو تؤثر فيها".

وقد علق د. المسيري على هذا التعريف بأنه من الصعب تصوره [4].

وأورد بعده بعض التعريفات (حسين أمين، وحيد عبد المجيد، فؤاد زكريا، محمود أمين العالم).

وينبه د. المسيري إلى أن غالب من عرف العلمانية من العرب قد عرفها بمفهومها الجزئي،

---

(١) العلمانية تحت المجهر (٥٨)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٥٦/١).

(٢) العلمانية تحت المجهر (٦٠- ٦١)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٦٣/١- ٦٤).

(٣) العلمانية تحت المجهر (٦٢)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٥٧/١)

(٤) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٦٧/١-٦٨).

وأنهم"أحياناً يتأرجحون، ويأتون بتعريف للعلمانية، ويجعلونها علمانية شاملة، وفي لحظة أخرى يجعلونها جزئية، ولكن غالبهم لا يتحدث عما في أرض الواقع" (١).

ولذا يصرح في حواره مع القمني بقوله: "أنا أرى أن العلمانيين العرب ليسوا علمانيين بالمعنى الدقيق" ويعني بالمعنى الدقيق: العلمانية الشاملة (٢).

المسألة الثالثة: سمات التعريفات الجزئية للعلمانية عند د. المسيري.

وهذه السمات هي ما سجلها د. المسيري كملاحظات حول التعريفات الجزئية للعلمانية، وحاصلها ما يلي:

١- معظم التعريفات الجزئية للعلمانية قد أهملت القضية المرجعية النهائية للمصطلح، ومن ثم فلم تميز بين الدائرتين: الجزئية والشاملة، ولم تجعل من العلمانية رؤية شاملة للعالم.

٢- قلصت من نطاق العلمانية لتشير إلى المجال السياسي وربما الاقتصادي دون المجالات الأخرى للحياة (القيم الأخلاقية - الدينية) والجوانب النهائية.

٣- أنها تسمح بوجود حيز غير علماني (إنساني - أخلاقي - ديني) (٣).

٤- تناولت كثير من التعريفات إشكالية الأصول (كيف نشأت العلمانية في الغرب)، ولكنها أهملت دراسة المجتمعات العلمانية من خلال واقعها وتطوراتها.

٥- معظم التعريفات تجاهلت الظواهر المصاحبة لظهور العلمانية، كالإمبريالية، والاستهلاكية، والحربين العالميتين، ولم تدرس العلاقة بينها، فضلاً عن تناول الحياة اليومية في المجتمعات العلمانية وما حصل فيها (٤).

---

(١) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٣٢).

(٢) برنامج الاتجاه المعاكس - قناة الجزيرة الفضائية، رابط الحوار:
http://www.youtube.com/watch?v=vQMHy0WLRUk

(٣) العلمانية تحت المجهر (٦٤-٦٥)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٧٠/١).

(٤) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٩٧/١-٩٨).

المسألة الرابعة: موقف د. المسيري من العلمانية الجزئية.

إن المتتبع لكلام د. المسيري حول تحديد موقفه الدقيق من العلمانية الجزئية - أي من مدى مشروعيها والقيام بها وتطبيقها - ليتبين له مدى تردده الكبير في بيان موقفه، والذي يظهر إما بنسبة القول بمشروعيتها لغيره تارة، أو الإيماء إلى ذلك بذكر من قال بعدم تعارضها مع الدين في سياق الإقرار له، وإن صرح بموقفه - وقد صرح به - فإنه يمهد له ويعقبه باستثناءات مبهمة، تجعل القارئ في حيرة عن مراده بها.

ففي البداية نرى د. المسيري - بعد عرضه لمفهوم العلمانية الجزئية - يقول: "ويرى كثير من المفكرين الإيمانيين، المسيحيين والمسلمين أنه لا تعارض بين هذا النوع من العلمانية والإيمان الديني" [(١)]. ومرة أخرى نراه يقرر حتمية العلمانية الجزئية على جميع المجتمعات (وكأنه أمر لابد منه، فليس عندنا حل إلا أن نأخذ به)، وذلك حين يقول: "ونحن نذهب إلى أن عملية فصل الدين ومؤسساته عن الدولة عملية حتمية في جميع المجتمعات، باستثناء بعض المجتمعات الموغلة في البساطة والبدائية، حيث نجد أن رئيس القبيلة هو النبي والساحر" [(٢)].

ولكنه يبدو أكثر صراحة حين يقول: "وأنا بصفتي مفكراً إسلامياً [!!!] لا أرى غضاضة في قبول ما أسميه (العلمانية الجزئية) إن كان يعني بعض [[لاحظ الإبهام في قوله: بعض]] الإجراءات السياسية والاقتصادية ذات الطابع الفني، والتي لا تمس من قريب أو من بعيد المرجعية النهائية" [(٣)].

وهذا ما صرح به في بعض محاوراته الفضائية مع رمز من رموز العلمانية (سيد القمني) حيث قال د. المسيري [بدون ذكر مبهمات]: "إن كنت تعني بالعلمانية: (فصل الدين عن الدولة) أنا كمفكر إسلامي لا أرى أي مشكلة في هذا" [(٤)].

وسيأتي مزيد تفصيل لموقفه وتحليل لمراده عند نقد قوله.

---

(١) العلمانية تحت المجهر (١٢٠).

(٢) العلمانية تحت المجهر (١٥-١٦)، وانظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١٧/١)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية.د. المسيري (٥٤).

(٣) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٠٩) وانظر: (١٣٣).

(٤) برنامج الاتجاه المعاكس - قناة الجزيرة الفضائية، رابط الحوار:
http://www.youtube.com/watch?v=vQMHy0WLRUk

المطلب الثاني: العلمانية الشاملة عند د. المسيري، التعريف والسمات.

المسألة الأولى: تعريف العلمانية الشاملة عند د. المسيري.

لقد جرت عادة د. المسيري على تسمية هذه العلمانية بالعلمانية الشاملة، وقد تسمى عنده أيضاً: (العلمانية الطبيعية/المادية)، أو (العلمانية العدمية) [١]، إلا أن الغالب في كتاباته ومحاوراته هو الإطلاق الأول، وهذا ما سنتناوله في هذه المسألة.

الأسس التي بنى عليها د. المسيري تعريفه للعلمانية:

قبل أن يذكر د. المسيري تعريفه للعلمانية الشاملة، بين الأسس التي بنى عليها هذا التعريف، ويمكن أن نجملها بما يلي:

- التعريف للعلمانية بالنظر إلى الواقع التطبيقي لها، لا لمجرد التعريف المعجمي [٢].
- عرف العلمانية تعريفاً يحاول معه الإحاطة بمعظم جوانب الواقع الذي تم علمنته [٣].
- كما أنه عرفها من خلال ما أطلق عليه: "التعريف من خلال الدراسة لمجموعة من المصطلحات المتقاربة ذات الحقل الدلالي المشترك أو المتداخل" [٤].

تعريف د. المسيري للعلمانية الشاملة:

يقول د. المسيري: "العلمانية الشاملة، وهي: رؤية شاملة للكون، بكل مستوياته ومجالاته، لا تفصل الدين عن الدولة وعن بعض جوانب الحياة العامة وحسب، وإنما **تفصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن كل جوانب الحياة العامة** في بادئ الأمر، ثم عن كل جوانب الحياة الخاصة في نهايته، إلى أن يتم نزع القداسة تماماً عن العالم، بحيث يتحول العالم (الإنسان والطبيعة) إلى مادة استعمالية" [٥].

---

(١) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (٤٧٢/٢).

(٢) المرجع السابق (١٠٣).

(٣) المرجع السابق (١٠٧).

(٤) المرجع السابق (١٠٧)، وحول هذه المصطلحات انظر المسألة الرابعة من هذا المطلب.

(٥) المرجع السابق (١٠٩)، وانظر: العلمانية تحت المجهر (١٢٠-١٢٢)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. د. المسيري (١٦/١، ٢٢٠-٢٢١) (٤٧٢/٢)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية د. المسيري (٥٢، ٧٠).

والحاصل من ذلك أن:

العلمانية الشاملة: هي فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن كل جوانب الحياة العامة والخاصة.

والمسيري يذكر أن تعريفه للعلمانية بمفهومها الشامل لم يأت فيه بجديد، وأن كل ما ذكره فيه من عناصر قد جاء ذكرها في التعريفات التي نقلها عن غيره من الفلاسفة والمفكرين من العرب وغيرهم [(١)]، وهي ما ستأتي الإشارة إليها في المسألة القادمة.

سبب التسمية

سميت العلمانية الشاملة بذلك لأنها تشمل كلاً من الحياة العامة والخاصة بكل مجالاتها، بخلاف العلمانية الجزئية، والتي تفصل أمراً محدداً (الدين) عن مجال محدد (الدولة) [(٢)].

المرجعية في العلمانية الشاملة:

ترى العلمانية الشاملة أن العالم مكتف بذاته من ناحية المرجعية، أي أنه هو **مرجعية ذاته**، بمعنى أن العالم يخضع لقوانين واحدة كامنة فيه، لا تتجاوزه، ولا يخرج شيء منه عن تلك القوانين (قانون الحركة - قانون الطبيعي/ المادي)، فكل الأمور في نهاية الأمر مادية **نسبية لا قداسة لها**.

وأنه يمكن معرفة العالم بأسره من خلال الحواس الخمس.

والعلمانية الشاملة في نظر د. المسيري لا تنفي الإله المقدس فحسب، بل إنها لا تؤمن بأي معايير أو مطلقات أو كليات أو مقدسات، ولهذا يذهب د. المسيري إلى أن "ثمة ترادفاً بين العلمانية الشاملة والرؤية الداروينية الصراعية، ولذا أسميها: العلمانية المادية، أو العلمانية الداروينية" [(٣)].

---

(١) العلمانية تحت المجهر (١١٩).

(٢) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٠٩).

(٣) المرجع السابق (١٠٩).

[العلمنة البنيوية الشاملة (الكامنة)] كأصل للعلمانية الشاملة في نظر د. المسيري.

كثيراً ما يشير د. المسيري إلى ما يسميه بالعلمنة البنيوية الشاملة، ويرى أنها حقيقة بديهية كامنة في كل المجتمعات البشرية، بل في الوجود الإنساني.

وحقيقتها أنه في كثير من الأحيان ما تتعامل المجتمعات البشرية (حتى الدينية منها) مع الطبيعة والجسد برؤية مادية بحتة منفصلة عن الدين والقيم والأخلاق.

وهذه (العلمانية البنيوية) تكون في الهامش غالباً، وفي حالة كمون (لا شعور)، ولكنها قد تنتقل من الهامش إلى المركز ومن الكمون إلى التحقق عند الظروف المناسبة، تساهم في هذا التحقق والظهور: مؤسسات الدولة، وقطاع اللذة، وعشرات المؤسسات (حتى الدينية منها).

ومن هنا ذهب د. المسيري إلى القول بأن"عناصر العلمنة موجودة في أي مجتمع"، بل يرى أن"ثمة عناصر علمنة كثيرة موجودة في النفس البشرية".

وهذه (العلمنة البنيوية الشاملة) "تخلق جواً خصباً مواتياً لانتشار الرؤية العلمانية الشاملة للكون، وتصوغ سلوك من يتبناها، وتوجهه وجهة علمانية" دون أن يشعر بها، أو أن يدرك مضامينها.

"وهذه العلمنة البنيوية الكامنة تقوم بها مؤسسات عديدة، من بينها الدولة المركزية بمؤسساتها..وقطاع اللذة.. والمؤسسات الإعلامية".

وكمثال لتبسيط ذلك: من يلبس التيشيرت المطبوع عليه شعار (كوكاكولا)، فإن اللبس هنا انتقل من كون مقصوده الستر للعورة أو التعبير عن الهوية (دين، قيمة) إلى كونه أداة إعلان (مقصد مادي بحت)، فالتيشيرت أصبح آلية كامنة للعلمنة [١].

(١) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١١١-١١٢)، العلمانية تحت المجهر (١٩-٢٢)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية د. المسيري (٥٤).

المسألة الثانية: تعريفات العلمانية الشاملة عند الفلاسفة، حسب رؤية د. المسيري.

من التعاريف التي نقلها د. المسيري وجعلها دالة على المفهوم الشامل للعلمانية:

١- تعريف ورد في معجم أكسفورد:

أن العلماني: "هو ما ينتمي إلى هذا العالم، الآني والمرئي"، وهو"ما يهتم بهذا العالم فحسب، و"ينتمي للحياة الدنيا وأمورها" [(١)].

وهذا ما يرى د. المسيري أنه أشمل من التعريفات السابقة للعلمانية (ما ورد في العلمانية الجزئية).

٢- **ثم يورد المعجم تعريفاً أشمل، يجعل العلمانية تنطوي على رؤية شاملة للكون**، يتفرع عنها منظومات قيمية ومعرفية، فالعلمانية تعرَّف باعتبارها العقيدة التي تذهب إلى أن الأخلاق لابد أن تكون لصالح البشر في هذه الحياة[الدنيا]، وتستبعد كل الاعتبارات الأخرى المستمدة من الإيمان بالإله، أو الحياة الأخرى[الآخرة].

وهذا التعريف يجعل العلمانية بمعنى المادية [(٢)].

٣- تعريفات وردت في معجم علم الاجتماع المعاصر، لمؤلفه: توماس فورد هلت.

ومن هذه التعريفات:

- التركيز على الحياة المادية في الوقت الراهن بدلاً من التطلع إلى مستقبل روحي.
- اختفاء فكرة المقدس.
- إحلال المجتمع العلماني محل المجتمع المقدس (مجتمع ينظر إلى الظواهر من منظور نفعي، بلا قداسة) [(٣)].

٤- **تعريف مراد وهبة،** حيث يرى أن العلمانية هي: تحديد الوجود الإنساني بالزمان والتاريخ،

---

(١) العلمانية تحت المجهر (٥٨).

(٢) المرجع السابق (٥٩).

(٣) المرجع السابق (٦٢-٦٣).

وأن العلمانية هي التفكير في النسبي بما هو نسبي، وليس بما هو مطلق، والنسبي لحسب وصفه] لا يجاوز هذا العالم، بل قد عرف العلمانية بأنها: القول بأنه لا سلطان على العقل إلا للعقل وحده، ويريد به العقل المادي الحسي الذي لا يتجاوز هذا العالم [١].

كما أورد تعريفات أخرى جعلها دالة على المفهوم الشامل للعلمانية، كتعريف محمد رضا محرم، وهاشم صالح، وعبد السلام سيد أحمد، وعزيز العظمة، وماكس فيبر، وجلال أمين[٢].

المسألة الثالثة: سمات العلمانية الشاملة عند د. المسيري.

ذكر د. المسيري سمات العلمانية الشاملة في طيات حديثه عنها، ومن الممكن أن نرتبها بما يلي، وهو ترتيب لتيسير فهمها، لا للتمايز بينها، فالسمات التالية لا تخلو من بعض التداخل:

١- أن العلمانية الشاملة رؤية عقلانية مادية، تدور في إطار المرجعية الكامنة والواحدية المادية، التي ترى أن مركز الكون كامن فيه، غير مفارق أو متجاوز له.

٢- العلمانية الشاملة ترى أن العالم بأسره مكون أساساً من مادة واحدة، ليست لها أي قداسة، ولا تحوي أية أسرار، وفي حالة حركة دائمة لا غاية لها ولا هدف، ولا تكترث بالخصوصيات أو التفرد أو المطلقات أو الثوابت، هذه المادة تشكل كلاً من الإنسان والطبيعة.

٣- ومن ثم فالعلمانية الشاملة رؤية واحدية طبيعية مادية تُصَفِّي الثنائيات، فتلغي الحيز الإنساني تماماً، إذ لا يوجد فيها مجال سوى لحيز واحد، هو الحيز الطبيعي المادي.

٤- أن هذه الرؤية (العلمانية الشاملة) يتفرع عنها: منظومات معرفية (الحواس والواقع المادي مصدر المعرفة، فالعالم المعطي لحواسنا يحوي داخله ما يكفي لتفسيره، والتعامل معه).

كما يتفرع عنها رؤية أخلاقية (المعرفة المادية هي المصدر الوحيد للأخلاق، وربما أن المادة في حالة حركة دائمة فلا يوجد أية قيم أخلاقية ثابتة).

---

(١) المرجع السابق (٦٩).

(٢) انظر هذه التعريفات في المرجع السابق (٩٦-١١٩).

وأخرى تاريخية (التاريخ يتبع مساراً واحداً، وإن اتبع مسارات مختلفة فإنه سيؤدي في نهاية الأمر إلى النقطة النهائية نفسها).

ورؤية للإنسان (الإنسان جزء لا يتجزأ من الطبيعة/المادة، ليس له حدود مستقلة تفصله عنها، ومن ثم هو ظاهرة بسيطة أحادية البعد، وهو كائن ليس له وعي مستقل، خاضع للحتميات المادية المختلفة، غير قادر على التجاوز والاختيار الأخلاقي الحر، أي أنه يتم تفكيكه وتسويته بالكائنات الأخرى).

٥- كل هذا يعني أن جميع الأمور في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير: تاريخية زمنية نسبية لا قداسة لها، مجرد مادة استعمالية.

٦- والعلمانية الشاملة بهذا المعنى ليست مجرد فصل الدين أو الكهنوت أو هذه القيمة أو تلك عن الدولة، أو عما يسمى ((الحياة العامة))، وإنما هي **فصل لكل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن العالم، أي عن كل من الإنسان (في حياته العامة والخاصة) والطبيعة، بحيث يصبح العالم مادة نسبية لا قداسة فيها.**

٧- **ويمكن القول: إن العلمنة هي الترشيد المادي، أي إعادة صياغة الواقع المادي والإنساني في إطار نموذج الطبيعة/ المادة بالشكل الذي يحق التقدم المادي (وحسب)**، مع استبعاد كل الاعتبارات الدينية والأخلاقية والإنسانية، وكل العناصر الكيفية والمركبة والغامضة والمحفوفة بالأسرار بشكل تدريجي ومتصاعد في مختلف مجالات الحياة، الواحد تلو الآخر، بحيث يصبح كل مجال خاضعاً لقوانين (المادية) الكامنة فيه، ويختزل الواقع الطبيعي والإنساني إلى القوانين المادية" [1].

المسألة الرابعة: مصطلحات يرى د. المسيري تداخلها مع العلمانية الشاملة.

يرى د. المسيري أن ثمة مصطلحات وجدت في العالم الثالث تقف جنباً إلى جنب مع مصطلح العلمانية، ولكنها تتداخل معه في كثير من الأحيان، وقرر أن من الإشكاليات عند دارسي العلمانية عدم الربط بين هذه المصطلحات، واعتبارها مستقلة عن العلمانية لا تجمعها منظومة

(١) العلمانية تحت المجهر (١٢٠-١٢٢).

واحدة، مما جعل النظرة تجاه العلمانية تتسم بالقصور [١]. ومن هذه المصطلحات: الديموقراطية، العقلانية، التنوير، التحديث، التغريب [٢].

وهذه المصطلحات على نوعين:

١- مصطلحات وصفية، وهي التي تصف بعض جوانب المجتمعات العلمانية وظواهرها، دون أن تقوِّم أو تنقد أي جانب من تلك الظواهر (مثل:التحييد، والتطبيع).

٢- المصطلحات النقدية، وهي المصطلحات التي تتضمن وصفاً وتقويماً (نقداً) لسلبيات تلك الظواهر (مثل: التشيُّؤ، والتَّسلُّع [٣]) [٤].

وقد بين د. المسيري وجه التقارب بين هذه المصطلحات - كل على حدة - وبين مصطلح العلمانية، ووضح حقيقة مهمة، وهي قوله: "ويلاحظ أنه في العالم الثالث، تؤدي العلمنة في معظم الأحيان إلى التغريب، واستخدام العلم والتكنولوجيا المنفصلين عن القيمة" [٥].

وبالرغم من تقرير د. المسيري لوجود رابطة قوية بين هذه المصطلحات، إلا أنه يرى أن هذه الرابطة ليست عضوية أو ضرورية، إذ قد ترتبط العلمانية بنقيض هذه المصطلحات أحيانا (قد ترتبط العلمانية باللاعقلانية، والاستبداد والفاشية) [٦].

---

(١) انظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٤٢/١-٤٣).

(٢) العلمانية تحت المجهر (٤٩)، وانظر: العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٠٧-١٠٨)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية.د. المسيري (٦٣-٦٨).

(٣) **«التَّسلُّع»** مصطلح يشير إلى أن السلعة وعملية تَبادُل السلع هي النموذج الكامن في رؤية الإنسان للكون ولذاته ولعلاقاته مع الآخر والمجتمع. وإذا كانت السلعة هي مركز السوق والمحور الذي يدور حوله، فإن التَّسلُّع يعني تَحوُّل العالم إلى حالة السوق، أي سيادة منطق الأشياء. ولأن السلعة شيء، فإن التَّسلُّع قد يعني أيضاً **التَّشيُّؤ**. **فالتَّشيُّؤ** معناه أن يتحول الإنسان إلى شيء، تتمركز أحلامه حول الأشياء ولا يتجاوز هو السطح المادي وعالم الأشياء، وتصبح العلاقات بين البشر مثل العلاقات بين الأشياء.

انظر: العلمانية تحت المجهر، ملحق التعريفات (٣٠٦).

(٤) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، .د. المسيري (١٢٨/١).

(٥) العلمانية تحت المجهر (٤٩).

(٦) المرجع السابق (٥٠)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٤١/١-٤٣).

ولقد بين د. المسيري في موطن آخر خللا في تحديد العلاقة بين العلمانية وعدد من المصطلحات، مثل (أزمة الحداثة، التغرب، التشيُّؤ، التسلع، ... إلخ). وهي مصطلحات تصف جوانب سلبية في المجتمع العلماني.

والخلل في رأيه أنه تم تعريف هذه المصطلحات كلٌ على حدة، باعتبارها ظواهر مستقلة عن العلمانية، دون الحديث عن صلتها بالعلمانية.

بينما يرى د. المسيري عمق صلتها بالعلمانية، وأن تعريف العلمانية الشاملة لا يتصور بعيداً عنها، لذا عمد في تعريفه إلى دراسة هذه المصطلحات باعتبارها ظواهر للعلمانية، غير منفكة عنها [(١)]. وقد قام د. المسيري بدراسة مستقصية لتلك المصطلحات وعلاقتها بالعلمانية [(٢)]، وسنتناول هنا مصطلحاً من أهم المصطلحات التي ذهب د. المسيري إلى قربها من العلمانية، بل عدها وجها ثانياً لها، وهو: الإمبريالية.

العلمانية الشاملة والإمبريالية [(٣)]:

يرى د. المسيري أن العلمانية الشاملة والإمبريالية صنوان، ووجهان لعملة واحدة، خلافاً

---

(١) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٠٥- ١٠٦).

(٢) انظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (١/١٢٧-١٩٦).

(٣) الإمبريالية : يبين د. المسيري معنى الإمبريالية الغربية بأنها تصدير الغرب مشاكله إلى الخارج، وهيمنته على شعوب الأرض وعلى مصادرها الطبيعية. العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (٢/١٨١).

وأوضح وأدق من هذا ما جاء في الموسوعة الحرة (ويكيبيديا):

الإمبريالية (بالإنجليزية: Imperialism) هي سياسة توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي بما يعني اكتساب وصيانة الإمبراطوريات. وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عن طريق السياسة أو الاقتصاد. ويطلق هذا التعبير على الدول التي تسيطر على دول تائهة أو دول كانت موجودة ضمن إمبراطورية الدولة المسيطرة وقد بدأت الإمبريالية الجديدة بعد عام ١٨٦٠ عندما قامت الدول الأوربية الكبيرة باستعمار الدول الأخرى[والأدق أن يقال: الاحتلال والتسلط]. أطلق هذا التعبير في الأصل على بريطانيا وفرنسا أثناء سيطرتهما على أفريقيا ويعتبر لينين أن وجود الإمبريالية مترابط مع الرأسمالية لأنها تستخدم الدول المستعمرة على أنها أسواق جديدة أو مصادر لمواد أولية.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

لبعض الرؤى التي ترى أن الإمبريالية تشكل عدم اتساق في الحضارة الغربية التي اتخذت الديموقراطية والإنسانية والتنافس الحر منهجاً لها، فرأت بالتالي أن الإمبريالية الغربية تعتبر ظاهرة مستقلة، بينما يرى د. المسيري أنها مترابطة، بل تكاد تكون واحدة، وأنهما تبدوان وجهين مختلفين لنفس النموذج المعرفي، نموذج العلمانية الشاملة [١].

فالعلمانية الشاملة التي همشت الإله والمقدس، ووضعت الإنسان في مركز الكون، فرضت أن الإنسان لا يلتزم بأية حدود أو أخلاق أو ثوابت، سوى البحث عن منفعته ولذته ولو كان بالقوة والتسلط، فيمكن للأقوى أن يوظف الطبيعة والإنسان لصالحه.

وهذا الاتجاه النفعي جعل المرجع ينقلب من كونه الإنسان (ككل) إلى كونه هو الإنسان الأبيض الغربي، فهو الذي يتم الدفاع عن مصالحه، وهمه الدءوب غزو الطبيعة (مادة كانت أو إنساناً آخر، لا فرق بينهما في المفهوم العلماني) والبحث عن مصالحه، وتوظيف ما سواه لحسابه، وهذا هو ما طبقته المنظومة العلمانية الشاملة (في الغرب) على الداخل الغربي، فقامت بترشيده في الإطار المادي، وحولته لمادة استعمالية، وجعلته لا يدين إلا لها (للدولة العلمانية) ولو على حساب الدين والأخلاق، ثم غزت تلك المنظومة الكرة الأرضية كلها، وحولت العالم إلى مادة استعمالية يعود نفعها إلى المجتمعات الغربية.

فالحاصل أن العلمانية الشاملة: هي النظرية، والإمبريالية هي التطبيق.

إلا أن هذه الإمبريالية قد أخذت صورتين:

١- الإمبريالية الداخلية، أو ما يسمى (الإمبريالية النفسية) وقد مورست في الوسط الأوروبي. وهي: زيادة معدلات استهلاك الفرد بواسطة تكثيف الإعلام والإعلان لصالح الطبقات الحاكمة، وكذا ترشيد الاستخدام للمواد الطبيعية التي تقع داخلها.

٢- الإمبريالية الخارجية.
وحقيقتها: فرض الطبيعة المادية على بقية المجتمعات الإنسانية، وترشيدها في الإطار المادي لصالح المجتمعات الغربية ككل.

---

(١) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (١٨١/٢).

وأما أشكالها ووسائلها: فقد أخذت هذه الإمبريالية أشكالاً عديدة، من أهمها: (الاستعمار التقليدي، الاستعمار الاحتلالي - النظام العالمي الجديد) [1].

المسألة الخامسة: رأي د. المسيري في التعامل مع العلمانيتين: الجزئية والشاملة.

بعد أن عرض د. المسيري نظريته في العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، تطرق إلى ذكر مواقف المفكرين العرب (علمانيين أو إيمانيين) من العلمانية.

فمنهم من ذهب إلى تقبل الجوانب الإيجابية للمنظومة العلمانية دون السقوط في المادية والعدمية، ودون تقويض الحيز الإنساني، أي أخذ العلمانية بمفهومها (الجزئي) عند د. المسيري.

ويذكر د. المسيري من هؤلاء: محمد أحمد خلف الله، وحسين أمين، ووحيد عبد المجيد، وفؤاد زكريا، ومحمود أمين العالم.

وقريب من هؤلاء من قبل المضمون، وأسماه (ديموقراطية وعقلانية) ورفض اسم العلمانية.

ثم عرض لرأي: فهمي هويدي، والذي يضع خطة للمشروع الوطني العام، يدرج تحته كل من يعمل على إنجاحه، علمانياً كان أو إسلامياً، ويخرج منه كل من حاول أن يقوضه.

وهو يميز بين تيارين علمانيين:

أ- التيار المتطرف (يقارب العلماني الشامل عند د. المسيري)، وهم الذين يضادون العقيدة والشريعة، ويعتبرون الإسلام مشكلة يجب حلها بالانتهاء ومنها وتجفيف ينابيعها لاستئصالها.

ب- التيار المعتدل (يقارب العلماني الجزئي عند د. المسيري)، وهم الذين لا يضادون العقيدة، بل يعتبرون الدين والإسلاميين حالة يمكن التعايش معها إذا ما أقيم حاجز بين الدين والسياسة للحيلولة دون ما يتصورونه (سلطة دينية).

---

(١) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١/٢٢٧-٢٢٨)، العلمانية تحت المجهر (١٢٤-١٢٥)، العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٢٩)، وللتوسع في العلاقة بين العلمانية والإمبريالية عند د.المسيري انظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (٢/١٨١-٢٢٩).

ويرى هويدي ضرورة القبول بشرعية التيار العلماني المعتدل (وإن لم نقبل بمشروعه)، والعذر لأصحابها؛ لحسن نيتهم (لأنهم يرون تطبيق الشريعة يهدد قيماً يدافعون عنها كالحركية والديموقراطية والمساواة). ومحاورتهم لإقناعهم أن الإسلام لا يعارض هذه القيم.

ويدخل في ذلك جميع من سماهم بالعلمانيين المعتدلين (سواء كانوا لبراليين أو قوميين أو ناصريين أو ماركسيين).

أما التيار المتطرف فلا مكان له في إطار الشرعية، حيث يرى أنهم لا يهددون المسلمين وحدهم، بل إنهم يهددون الإيمان ذاته - حسب تعبير هويدي - إسلامياً كان أو يهودياً أو نصرانياً[1].

والمسيري وإن لم يصرح بموقفه في هذا المقام، لكن يظهر ميله لهذا الرأي.

ويرى د. المسيري أن القبول بالتعددية (والتي منها التيار العلماني) قد ذهب إليه جمع من الإسلاميين.

(١) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (١/١٢٢-١٢٤)، العلمانية تحت المجهر (١٤٦-١٤٨).

المبحث الثاني: نقد د. المسيري للعلمانية الشاملة.

المطلب الأول: المشكلة الكبرى للعلمانية الشاملة كما يصورها د. المسيري.

سبق الكلام عن ما ذكره د. المسيري من جوانب يراها إيجابية في العلمانية الشاملة، والتي ترجع إلى تطويرها للأدوات والمناهج في التعامل مع الطبيعة، وعلى النفس البشرية، ولكن الإشكالية تكمن في تعاملها مع الإنسان كغيره من المواد الطبيعية، وهذا وإن كان مجدياً - إلى حد كبير - عند النظر إلى الجانب المادي من الإنسان (جسده، أسباب بقائه...) إلا أن ذلك المنهج يخفق وبشدة حين التعامل مع ما يميز الإنسان كإنسان (تطلعاته، أحلامه، باطنه، قيمه)، وهذه هي المشكلة الكبرى للعلمانية الشاملة في نظر د. المسيري"فهي لا تكتفي بتفسير بعض جوانب الواقع الإنساني تفسيراً مادياً (كما تفعل العلمانية الجزئية)، وإنما تصر على تفسيره كله دون أية مهادنة، من خلال النماذج المادية" [1].

(١) العلمانية تحت المجهر (١٢٨-١٢٩).

المطلب الثاني: مآلات تطبيق العلمانية الشاملة في العالم الغربي عند د. المسيري.

يرى د. المسيري أن العلمانية الشاملة قد تحققت في الواقع على عدة مراحل (يسميها د.المسيري: المتتالية العلمانية)، تناولت هذه المراحل مختلف المجالات بالتدريج (الاقتصادي، السياسي، الفلسفي، الوجداني، الحياة الخاصة والسلوك)، وتختلف هذه المراحل (المتتالية) من مكان إلى مكان، كما تختلف الوسائل التي سلكت في علمنة تلك البلدان [(١)].

وقد نجم عن تطبيق العلمانية الشاملة في نظر د. المسيري جوانب إيجابية وسلبية، نجملها فيما يلي:

أ- الجوانب الإيجابية عند التطبيق.

يبين د. المسيري أن المشروع العلماني الشامل حين كان في مجال التنظير أمل أصحابه منه أن يعرف الإنسان قوانين الضرورة (قوانين الطبيعة)، ويتحكم فيها، ويوظفها لصالحه، فتزداد سعادته وخصوصيته.

ويرى د. المسيري أن النموذج العلماني الشامل قد حقق قدراً لا بأس به من السعادة، فأمكنه تطوير أدوات ومناهج مادية كمية في معظمها، زادت من معرفة الإنسان ومن درجة تحكمه في الواقع المادي.

ومن ذلك الإدارة الرشيدة للمؤسسات والمجتمع من خلال مؤسسات إدارية وسياسية قادرة على حل المشكلات دون اللجوء إلى العنف.

كما أنها - أي المنظومة العلمانية - قد ألقت الضوء على جوانب معينة من النفس البشرية (غرائزه وسلوكياته)، وسلطت على ذلك الجانبين: الوصفي والترشيدي لهذه المجالات النفسية.

ومن ذلك إنشاء دور الرفاه التي تضمن للإنسان الحد الأدنى من متطلباته (دور حضانة - نظام صحي مجاني أو شبه مجاني، نظام تعليمي مجاني أو شبه مجاني).

---

(١) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (٢٣١/١)، دراسات معرفية في الحداثة الغربية د. المسيري (٥٥).

ومن ذلك أيضاً: المقدرة على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها، تطوير المناهج البحثية وتطويرها المتسارع..إلى غير ذلك مما يرى د. المسيري أنها جوانب إيجابية للعلمانية الشاملة (مما قد يوافِقُ على بعضها دون بعض) [1].

ب - الجوانب والنتائج السلبية.

وبالمقابل فإن د. المسيري يسهب القول في بيان كثير من الظواهر السلبية التي نتجت عن تطبيق العلمانية الشاملة، ومما ذكره من ذلك [2]:

١- **انعدام المعيار المميز للخير والشر، واستحالة عيش الإنسان في هذه العدمية.** من المبادئ الحتمية في العلمانية التي تؤيدها العلوم الطبيعية أن المعرفة الكلية مستحيلة، وأن رقعة المجهول تتزايد أكثر من تزايد رقعة المعلوم، وأن المعرفة عن الواقع غير يقينية، بل احتمالية، فالعلمانية ترجع إلى إنكار الكليات والثوابت، ومن هذه الثوابت التي تنكرها العلمانية: القيم والغايات، والخير والشر، والأخلاق الفاضلة أو الرذيلة، ومن ثم فلا يوجد شر متأصل في الإنسان.

وفي هذا الواقع الذي ينعدم فيه معيار الخير والشر قد يصبح الشرُّ خيراً، والعكس، وقد يكون النفع ضراً والعكس، والمصلحة مفسدة والعكس، فتظهر النسبية المطلقة، والشك المطلق، ولا يمكن أن تستقيم حياة الإنسان - أنى كان - أمام مثل هذا الواقع، بل سيؤول أمره - بعد أن هدمت عنده كل الثوابت - إلى أن يتبنى أيَّ عقيدة تقابله في طريقه، ولو كانت في غاية السذاجة، ليهرب من هذا الشك، ويأوي إلى شيء من الأمن الفكري، وهذا ما حدث فعلاً عند المجتمعات العلمانية حيث ظهرت فيها الخرافات والسحر والتنجيم أكثر من غيرها من البلاد المتخلفة [3].

٢- **بروز الإمبريالية من القوى المتسلطة، وفرضها لقيمها أمام هذا الشك وتلك النسبية.** فغياب الثوابت والقيم ما هو إلا واجهة - ووسيلة - استخدمتها القوى المتسلطة لتزيل العوائق من

(١) العلمانية تحت المجهر (١٢٧-١٢٨)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (٢/٢٤١-٢٤٢).

(٢) انظرها في: العلمانية تحت المجهر (١٣٠-١٣٧)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (٢/٢٤٥-٢٥٨).

(٣) العلمانية تحت المجهر (١٣٠-١٣٢).

أمامها، فهذه القوى المادية ترى أن القيم التي تساعد على تحقيق منافعها وسيطرتها تكون خيراً، وما يضاد ذلك فهو الشر، فهذه القوى تحسم النسبية لصالحها بالقوة، وتفرض إرادتها ورؤيتها لخدمة مصالحها ولو كان على حساب الآخرين [١].

٣- ومع انعدام القيم والمرجعيات واعتبار المادة هي المرجع الوحيد: نتج عن ذلك **تساقط الهويات والخصوصيات،** وإعادة صياغة العالم ليتفق مع القانون الطبيعي العام، أو القوانين العامة للحركة، والتي تسيطر تدريجياً على كل مناحي الحياة، فتبدو ظواهر مثل : التنميط، وسيادة النماذج البيروقراطية والكمية، وأخيراً العولمة [٢].

٤- **الانفلات، وزيادة الاستهلاك، وغياب الوعي.** فالعلمنة الشاملة لم تنتج زيادة تحكم في الذات الإنسانية، بل على العكس، فمع ظهور الإنسان الطبيعي، وتحديد المنفعة واللذة كمعيار أساسي زادت عمليات الاستهلاك الفردي تسارعاً مذهلاً، "وبدأ الإنسان يشعر أنه لم يعد يملك من أمره شيئاً، وأنه يدخل في بحث لم ينتهِ، عن هدف لم يحدده، في عالم ليس من صنعه، تتراكم فيه سلع لا يريدها..وقد أدى كل هذا إلى الإحساس بعدم الاتزان، وفقدان التحكم"، بل أدى ذلك إلى تزايد الجريمة، ومعدلات الطلاق، والإباحية، ونحوها مما يُمَثِّل الثمن الحقيقي لهذا التقدم المزعوم [٣].

٥- **أن العلمانية الشاملة تؤول إلى إلغاء إنسانية الإنسان.** فهي تجعله - بدايةً - مركز الكون، ثم يزاح تدريجياً عن ذلك المركز لتحل محله القوانين الطبيعية المادية، وينتهي الأمر بتفكيك الإنسان تماماً، وإلغاء إنسانيته وخصوصيته، وعدم التفريق بينه وبين أيٍّ من المواد [٤].

٦- **اغتراب الإنسان (الإنساني)! وثورته.** فكثير من الناس في الأرض لا يزال محتفظاً بإنسانيته ومشاعره وثوابته وخصوصيته وتمييزه بين الخير والشر، رافضاً أن يصف مع غيره من جمادات والكائنات، وأن يرجع إلى قوانينها الحتمية.

---

(١) المرجع السابق (١٣٢).

(٢) العلمانية تحت المجهر (١٣٣).

(٣) المرجع السابق (١٣٣).

(٤) المرجع السابق (١٣٥).

ومثل هؤلاء حين يجابهون العالم يجابَهون بالعالم المادي الصرف الرافض لتلك المبادئ والثوابت، والمنكر للإنسانية، يجابههم بقوته ومؤسساته وأخطبوطيته، فيشعر أمثال هؤلاء الناس باغتراب عميق، ونفرة فطرية من هذا العالم، فتظهر حركات الاحتجاج المختلفة، وتنشأ الثورات الفكرية أمام وعود المادية للإنسان بأنه سيكون مركزاً للكون [1].

٧- **ظهور شكوك كبيرة حول مفهوم التقدم.** والتقدم هو ما وعدت به العلمانية الشاملة، وجعلته هدفاً لوجود الإنسان، لكن الذي حصل باختصار هو ما يلي:

أ- تساقط كثير من الأسس التي يستند إليها مفهوم التقدم، وظهر أن حلم التحكم الإمبريالي بالعالم وهم كبير، وحلم طفولي، وإذا وجد التقدم في مجال نتجت آثارٌ سلبية في ناحية أخرى، نتيجة لعدم الإلمام بكل مكونات النظام البيئي، وكل مكونات النفس البشرية.

ب- تبين أن نموذج العلمانية الشاملة لا يمكن تكراره، نظراً لاعتماده الأساسي على الاستهلاك للمصادر الطبيعية، وهي مصادر في طريقها للنضوب أمام مستوى الاستهلاك الجائر الذي أنتجته هذه العلمانية.

ج- أن التقدم التكنولوجي لم ينجم عنه بالضرورة تحسن في الأداء الإنساني، فالحربين العالميتين، وتآكل الأسر، الإباحية، زيادة معدل الجريمة والعنف، طريقة التعامل مع العجائز، تراجع التواصل بين الناس...إلخ ونحوها من الظواهر بعيدة المدى - ذات التكلفة العالية كلها من النتائج السلبية لهذه العلمانية.

ومن الجوانب السلبية للعلمانية كذلك:

٨- تناقص الاهتمام بالقيم والثوابت المطلقة، وتزايد النسبية المعرفية والأخلاقية الناجمة عن تسوية الإنسان بالطبيعة.

٩- تناقص أهمية الرموز والمؤسسات الدينية ومخصصاتها، بحيث تصبح هامشية، وتزايد الإحساس بأن إدارة المجتمع لم تعد بحاجة لمثل هذه المؤسسات.

---

(١) المرجع السابق (١٣٥-١٣٧).

١٠- سادت في المجتمعات العلمانية نماذج فردية وصراعية (العرض والطلب - البقاء للأصلح - آليات السوق - القوة هي الحق) الأمر الذي يعني أن الصراع قوة بنيوية في مثل هذه المجتمعات، بخلاف المجتمعات الدينية التي تسود فيها قيم الرضا والقناعة.

١١- **تصاعد حدة الصراعات الاجتماعية والتنافس**، بسبب تراجع التراحم وتصاعد التعاقد، بخلاف ما في المجتمعات الدينية من التراحم والتعاضد وانتظار الثواب الأخروي.

١٢- **تآكل مؤسسة الأسرة**، فإن الأسرة في المجتمعات الدينية إنما تقوم على أسس إيمانية ومطلقات أخلاقية ظاهرة أو كامنة وترشيد خلقي وجنسي متزن، ومع تآكل العقيدة تتفكك الأسرة، وكل فرد منها يبحث عن رغباته الخاصة لتحقيق ذاته وأحلامه، مما يشكل ضغطاً شديداً على بناء الأسرة، فتزيد حدة الصراع فيها، ويظهر صراع الأجيال، فتعجز مؤسسة الأسرة عن الاستمرار، وحتى الجنس يتم علمنته، فينفصل عن أي هدف اجتماعي، مثل إنجاب الأطفال.

١٣- **تنامي قطاع اللذة** (السينما/ الأفلام الإباحية/ المجلات الإباحية) [1].

إلى غير ذلك من الآثار السلبية، والتي تتكشف أبعادها يوماً بعد يوم، نفسية كانت أو مادية، عامة أو خاصة، وصدق الله إذ يقول: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ (طه: ١٢٤). ويقول: ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ (التوبة: ٥٥).

(١) انظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (٢/٢٣٢-٢٣٩).

المبحث الثالث: نقد وتقويم لمفهوم العلمانية الجزئية والكلية عند د. المسيري، وموقفه منهما.

المطلب الأول: تقويم لرأي د. المسيري في تقسيم العلمانية إلى جزئية وشاملة.

لا شك أن د. المسيري قد أبدع في تتبعه لواقع المجتمعات العلمانية، ورصده الدقيق لتطورها التاريخي منذ بداية علمنتها، وما أثمرته تلك العلمنة من آثار على تلك المجتمعات وغيرها.

كما أنه قد أجاد في التدليل على قصور التعريف للعلمانية بأنها فصل للدين عن الدولة فحسب، وحصره في إجراءات محدودة، والذي أثر على من يريد التصدي لهذه العلمانية.

ولكن يبقى السؤال: هل ما طرحه د. المسيري في تعريفه للعلمانية الشاملة، وما أدخله تحت مفهومها من ظواهر دقيقة متناثرة، وما أدرجه تحتها من مصطلحات عديدة، هل يُسَلِّم البحثُ العلمي اندراجها جميعاً تحت مظلة (العلمانية الشاملة)؟ وبالمقابل، فما وصف به العلمانية الجزئية من قصرها على مجرد مجموعة من الإجراءات على بعض المجالات دون أن يكون لها بعد مرجعي هل هو أمر واقع؟ بل هل هو أمر معقول أصلاً؟!

يقول الباحث الإسلامي محمد إبراهيم مبروك: "ومن هنا فإن كل ما يقال عن انقسام العلمانية إلى علمانيتين (إحداهما إجرائية، والأخرى معرفية) لا يستقيم؛ لأن المسألة تتعلق أساساً بالمضمون الإدراكي، الذي يقف في الخلف، وليس هناك شيء يسمى إجراءات، أو سلوكيات،

أو قيم ومواقف تتعلق في الهواء، ولا تعكس مضموناً فلسفياً ما، (حتى ولو كان هذا المضمون يعني اللامضمون، فلا بد من وجود رباط فلسفي بين هذا وذاك).

ولكن لو أخذنا بمعيار المقدرة التفسيرية للتعريف الذي يأخذ به د. المسيري تماماً، وطبقناه على قولنا: «إن العلمانية هي الاقتصار على العقل، وخبراته في إدراك حقائق الوجود، وتصريف شؤون الحياة» لفهمنا من هذا التعريف أن العلمانية لا تنظر للأمور إلا من خلال العقل وخبراته كحقيقة مقدسة، ومن ثم لا تسلِّم بشيء مما يقول، والنتيجة الحتمية لكل ذلك ألا تسمح له بالتدخل في أي شأن من شؤون الحياة لا الدولة ولا المفاهيم ولا القيم، ولكن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى تحويل العالم إلى مادة استعمالية من وجهة نظر العلمانية، بل قد يؤدي إلى تصور ديني أيضاً قائم على العقل، ولكن تركيز د. المسيري على نتائج الرؤية العلمانية، وليس حقيقتها جعله يختزل موقفها على النتائج الأكثر انتشاراً في هذا الجانب المتعلق بالرؤية إلى العالم، وهو تحوُّل ما عن تحويل العلمانية في التعريف اللاحق إلى رؤيتين: إحداهما جزئية، والأخرى شاملة؛ فهو بمثابة إمعان في المغالطة، والمراوغة تحت ادعاء أنه تكتيك بحثي مقبول..

فليس هناك رؤية لا تعكس مضموناً فلسفياً ما، حتى العبث فإنه يعكس (اللامعرفة) و(اللاجدوى)، وعندما أتحدث عن فصل الدين عن الدولة؛ فهذه ليست رؤية وإنما هي موقف ينعكس عن رؤية فلسفية وراءه تعني إقصاء التدين عن التدخل في العالم الدنيوي؛ فضلاً عن أنه ليس هناك (رؤيةٌ ما) يمكن تسميتها (رؤية جزئية)؛ لأن الرؤية تعني تصوراً فلسفياً ما يحتم تداعي نتائجه في مختلف مناحي القضايا المتعلقة بالعالم".

مكمن الإشكال في التفريق بين العلمانيتين عند د. المسيري:

يكمل الباحث محمد مبروك كلامه مبيناً أساس الإشكال في ذلك التقسيم، فيقول: "ولكن مكمن المشكلة الأساسية في تعريفات د. المسيري للعلمانية: هو السقوط فيما نعاه على بعض التعريفات الأخرى من مشكلات؛ وأقصد بذلك تعويل هذه التعريفات على نتائج الرؤية العلمانية، وليس العمل على سبر حقيقة ماهيته؛ فعندما يذكر د. المسيري تعريفه الأول للعلمانية الشاملة (التي هي الأقرب للمقصود بالعلمانية بوجه عام) يذكر أنها لا تعني فصل الدين عن الدولة فحسب، وإنما عن الطبيعة، وعن حياة الإنسان في جانبيها العام والخاص؛

بحيث تنزع القداسة عن العالم، ويتحول إلى مادة استعمالية يمكن توظيفها لصالح الأقوى، وكل هذا نتاجات لإعمال الرؤية العلمانية، وليس تحديداً لها؛ لأن السؤال المطروح هو: لماذا تفصل العلمانية الدين (بمعنى الوحي) عن الدولة والقيم الإنسانية والأخلاقية، بل وعن الدين الفعلي الذي يجب اتباعه؟ إنه يذكر النتيجة، وليس السبب العام إلى مادة استعمالية" [1].

وخلاصة القول أن ههنا سؤالين مطروحين بغية تحرير محل النزاع:

١- من عرّف العلمانية بما يراه د. المسيري مفهوماً قاصراً (فصل الدين عن الدولة أو عن الاقتصاد)، هل ينفي أن يَدخُل في تعريفه السالف المعاني الأخرى التي ذكرها د. المسيري ضمن العلمانية الشاملة؟ وهل من المعقول أنه يرى العلمانية نواحيَ إجرائية فحسب، دون أن يكون لها قاعدة فلسفية عميقة، تنطلق عن مبادئ راسخة، بما يسميه د. المسيري (المرجعية النهائية)؟ أم أنه قد عبر بالدولة والاقتصاد من باب ذكر أهم النواحي التي تناولتها العلمانية، والتي يدخل فيها بقية نواحي الحياة تبعاً؟ والتي تنطوي على قاعدة مرجعية عميقة .

٢- وإذا فرضنا أن (من عرف العلمانية بالمفهوم الجزئي) لا يُدخِل في مفهومها تلك المعاني التي ذكرها د. المسيري في مفهوم العلمانية الشاملة، فهل هو ينكر وجود تلك المعاني خارج إطار المفهوم العلماني؟ أم أنه يقر بها تنظيراً وممارسة إلا أنه يجعلها داخلة ضمن مصطلحات أخرى"وجودية - نفعية - براجماتية - إلحاد -... إلخ"؟

في الواقع أن الجواب على هذين السؤالين يقرر لنا ما إذا كان بالضرورة أن تقسم العلمانية إلى قسمين، كما ذكره المسيري، أو أن تقرر على مفهوم عام واحد - كما هي نظرة غالب المنظرين للعلمانية، والمنتقدين لها - وإنما يكون الاختلاف والتعدد في مساحة تطبيقها، ومدى الالتزام بأجندتها، أي في تفاوت المنظمات والدول العلمانية في تطبيق ذلك المبدأ، وتفاوت مرحلتيها، وبناء على هذا التفاوت تتفاوت طبعاً التعريفات وتختلف في ذكر المجالات التي تناولتها، شأنها في ذلك شأن كثير من الأفكار والمذاهب، وبخاصة ما كان طابعه شمولياً، كالعلمانية والحداثة والديموقراطية والليبرالية ونحوها.

---

(١) نقد مفهوم العلمانية الجزئية والشاملة عند. المسيري. محمد إبراهيم مبروك. مجلة البيان - عدد (٢١٥) رجب ١٤٢٦.

لعلي أقول: إن المسألة هينة (أعني التقسيم)، فالكل متفق على التفاوت الكبير في تطبيقات العلمانية، بل وفي التنظير لها، مع اتفاقهم على وجود معان مشتركة تتفق فيها كل هذه المراتب (فصل الدين عن الحياة، أو عن أهم نواحي الحياة)، ولا يعدو التقسيم أن يكون اصطلاحاً، ولا مشاحة في الاصطلاح، وقد يأتينا من يقسم العلمانية تقسيما ثلاثياً أو رباعياً لاعتبارات مختلفة، ويكون ذلك مقبولاً.

إلا أن الإشكالية تكمن فيما يتبع التقسيم، بل في دوافع التقسيم:

فإن كان الهدف منه لفت النظر إلى نوع مغفول عنه من العلمانية، يمثل خطراً محدقاً غفل الناقدون عنه، وجعلوا همهم في التصدي لقسم آخر، فهذا مقصد مقبول.

وأما إن كان الهدف من التقسيم أن يكون وسيلة وقنطرة لصرف المقاومة إلى أحد القسمين، وغض النظر، أو القبول للقسم الآخر، فهذا ما يخشى منه، ولا يسلم به [1].

وفي أي الأمرين يمكن أن ندرج د. المسيري وتقسيمه؟

الذي يبدو لي والعلم عند الله أن كلا الأمرين صادقان على مشروعه التقسيمي للعلمانية.

فنقده الدقيق وتتبعه الجزئي لكل ما حوته العلمانية الشاملة (حسب تسميته) يشهد للأول.

ونصوصه المؤسفة في القول بالعلمانية الجزئية تشهد للثاني.

فهو يحمد على الأول، وينتقد على الثاني على ما سيأتي تفصيله، فكلامنا الآن على أصل التقسيم.

وكما أن د. المسيري جعل من (الغفلة والسذاجة والسطحية) تسليط الضوء على المفهوم

(١) وهذا المقصد - الماكر - لا يقتصر على تقسيم العلمانية، بل ينسحب على كل من زهد في مبدئه، وقل يقينه في صلاحية دينه، وراح يقسم المبادئ المستوردة، الكفرية الأصل، بغية إيجاد فرع لها يدرجه تحت دائرة القبول (أو التبني)، كمن يقسم الليبرالية والديموقراطية والإنسانية والتغريب ومن قبله الاستعمار...إلخ في قائمة طويلة من المصطلحات الوافدة إلى قسمين، يؤول أمره إلى قبول أحدهما، ورد الآخر، ولكن المؤمن موقن بطريقه، يعلم أن الكفاية في دينه، وأن الحق في القرآن والسنة ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (يونس: ٣٢).

الجزئي للعلمانية عند التعريف، وقصر المقاومة على إجراءاتها دون الالتفات لمفهومها الشامل، فهناك غفلة لا تقل عنها خطورة، وهي غفلة من يندرج مع هذا التقسيم، ويؤول أمره إلى قصر انتقاده على أحد القسمين (العلمانية الشاملة) ويتهاون في شأن الأخرى ويسوغها، فضلاً عن أن يتبناها ويدعو لها.

المطلب الثاني: نقد موقف د. المسيري من قسمي العلمانية.

المسألة الأولى: نقد موقف د. المسيري من العلمانية الشاملة.

كما سبق ذكره آنفاً - وهو اعتراف لا مجال لطيِّه أو تجاوزه - أن ما قام به د. المسيري في وصفه التحليلي التفسيري للمنظومة العلمانية الشاملة لهو عمل يعجز اللسان عن أن يوفيه حقه، فلقد أفنى عمره في وضع مشروعه وموسوعته عن الصهيونية، والتي كان طرحه عن العلمانية جزءاً منها [(١)]، ورصد أبعادها رصداً دقيقاً، وجمع بين جيوبها المتفرقة، وتبدياتها المتناثرة جمعاً لم يسبق إليه، أقر بذلك أعداؤه قبل أحبابه، وهذه شهادة واجبة (لله ثم للتاريخ).

إلا أن هذا كله لا يمنع من طرح بعض المرئيات تجاه ما قرره في مفهوم العلمانية الشاملة.

فالذي يظهر للباحث أن د. المسيري قد بالغ - إلى حد ما - في تعميم المفهوم العلماني الشامل، تبرز هذه المبالغة في أمور عديدة، ومنها:

- ما تكلم عنه د. المسيري من فكرة (العلمنة البنيوية الكامنة)، والتي جعلته يقرر أن "ثمة عناصر علمنة كثيرة موجودة في النفس البشرية، وثمة إجراءات علمانية زمنية (متجاوزة الأخلاق) توجد في كل المجتمعات، ومن ثم فالعلمانية كامنة في كل المجتمعات..." [(٢)].
- ما أدخله د. المسيري تحت مفهوم العلمانية من تيارات وأحزاب متباينة أو متناقضة، حتى صرح بدخول (الداروينية، والنيتشوية، والنازية، والاشتراكية السوفييتية، بل والصهيونية..) تحت مفهوم العلمانية [(٣)].

---

(١) صرح د. المسيري في مقدمة كتابه (العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة) أن هذا الكتاب (بجزأيه) قد أخذ جملته من تلك الموسوعة.

(٢) العلمانية تحت المجهر (١٩-٢٠)، وانظر الصفحات بعدها، وانظر: العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١١١).

(٣) العلمانية تحت المجهر (١٤٢-١٤٣)، وهذا ما رآه محاوره في هذا الكتاب (عزيز العظمة - أحد رموز العلمانيين) حيث ذكر أن د. المسيري قد ذكر في نقده للعلمانية أموراً خارجة عن مفهوم العلمانية، قرر أن يختزل العلمانية إليها (العلمانية تحت المجهر ٢٧٥). وإن كانت وجهة نقد العظمة وجهة علمانية قحة.

- ويتبع ذلك أنه قد يأتي بأحد المبادئ المختصة بأحد هذه التيارات، ويجعلها من مبادئ العلمانية الشاملة ككل، مع أن الواقع يشهد بأن أكثر المذاهب الأخرى (التي أدخلها د. المسيري نفسه في العلمانية الشاملة) لا تقر بذلك المبدأ.

ومثال ذلك قوله: "أسطورة أصل الوجود التي تطرحها العلمانية الشاملة تذهب إلى أن العالم ظهر بالصدفة المحضة، من مادة أولية سائلة غير مُشَكَّلة، ومن خلال تفاعل كيميائي بسيط أنتج خلية واحدة لزجة...ثم نمت وتطورت إلى أن أصبحت الإنسان الطبيعي المادي"[1].

ومن المعلوم أن هذا المبدأ مما جاءت به الداروينية، ولم تقل به غالب التيارات التي أدرجها د. المسيري في العلمانية الشاملة، بل إن كثيراً منها قد نبذت هذه الفكرة، وأقرت ببطلانها.

وعلى سبيل العموم، فإن د. المسيري بعد أن أدرج عشرات المذاهب والاتجاهات والمصطلحات تحت مظلة العلمانية الشاملة عمد إلى كثير من الأفكار التي اختص بها اتجاه أو مصطلح ما من هذه الاتجاهات، وجعله من مبادئ العلمانية الشاملة، يلمح هذا المسلك من تتبع كلام د. المسيري بدقة حول العلمانية الشاملة.

ولهذا فإن د. المسيري قد جمع في وصفه للعلمانية الشاملة أموراً وعقائد وأفكاراً لا ترى أن اتجاهاً معيناً قد تبناها جميعاً.

وهذا أمر غير لازم في مبادئ البحث العلمي، فوجود جامع مشترك بين أكثر من طائفة لا يعني أن نجعل المختص مشتركاً، بل إن هذا يناقض أساس التفريق بين المشترك والمختص، فمن تعرض للكلام عن الأديان السماوية على سبيل المثال (إن صح هذا التعبير) فالمسلك أن يتكلم عما اشتركت به من عقائد ومبادئ، ولا يسوغ بحال أن يأتي بأي فكرة صائبة أو خاطئة اختص بها دين معين ويعمم ذلك على (الأديان السماوية) ككل، وهذا أمر من البدهيات، والله أعلم.

بل نراه يخطو خطىً أوسع من تلك، فيتكلم عن (علمنة الدين أو التدين)، وأن المؤسسات الدينية تساهم في المشروع العلماني، وتصل به الحال إلى أن يجعل مذهب الحلول ووحدة

(١) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة د. المسيري (٢٤٢/١).

الوجود مندرجاً تحت المفهوم العلماني، ووجه دخولها في العلمانية في نظر الميسري: أن التصوف الغالي (الغنوصي العرفاني) يجعل المتصوف يتمركز حول ذاته وتهذيبها بغية خلاصها بصاحبها فحسب، دون الاهتمام بالواقع وإصلاح الأرض، وهذا كما يراه د. المسيري اهتمام مادي بحت، فلذا أدرجها د. المسيري ضمن نظريته عن العلمانية الشاملة [١].

وضرب د. المسيري مثالاً لذلك (أي لعلمنة التدين) بأن من يريد أن يبني دار عبادة فإنه يختار عمالاً يتسمون بالكفاءة في أداء مهمتهم، وإن لم ينظر إلى أخلاقهم ومعتقداتهم إلا بمقدار تأثيرهم في هذا البناء [٢].

وقد غفل رحمه الله أن رسول الله ﷺ قد استعان بمشرك في هجرته، فهل سَيَعُدُّ ذلك علمنة، حاشا رسول الله، عليه من الله أفضل صلاة وأتم تسليم.

بل إنه عندما ضرب مثالاً لفتاة متدينة محجبة مصلية، تطمح إلى الزواج من رجل يمتلك سيارة (BMW) حكم د. المسيري على - تلك المسكينة - بأن"رغبتها وأحلامها علمانية تماماً"[٣]، وهو يعني هنا ما سماه بالعلمانية الشاملة.

فهل يا ترى أصيب د. المسيري بـ (فوبيا العلمانية)؟

أوليس كل فتيات الدنيا تداعبهن مثل تلك الأماني ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ﴾ (الزخرف: ١٨)، والحلية مادة في النهاية، فهل كل الفتيات (علمانيات)!!!

وماذا تراه سيحكم على الصحابي الذي قال: (إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً) [٤]، هل سَيَعُدُّه علماني الرغبة والأحلام؟ وبماذا سيسمي ما وصى به النبي ﷺ أحد الصحابة بأن يذهب فينظر في مخطوبته الأنصارية لأن (في أعين الأنصار شيئاً) [٥]؟

(١) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١١٨-١١٩).

(٢) دراسات معرفية في الحداثة الغربية.د. المسيري (٥٤).

(٣) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٤٢).

(٤) أخرجه مسلم (٩٣/١) ح (٩١).

(٥) أخرجه مسلم (١٠٤٠/٢) ح (١٤٢٤).

أمام كل ذلك يمكننا القول بأن إطلاق العلمانية على هذا المفهوم الشامل لا يوجد إلا في مكان واحد، وهو: ذهنية الدكتور د. المسيري رحمه الله.

أساس الإشكال.

ويظهر والله أعلم أن الذي جعل د. المسيري يذهب إلى هذه العمومية في مفهوم العلمانية الشاملة هو منهجيته في استنباط وبناء التعريف، فإنه يستلهم تعريف المصطلح المعين أو الفكر المعين من واقعه التطبيقي، لا من خلال البحث التنظيري لذلك المصطلح.

يقول د. المسيري: - بعدما سئل عن محاولته لإعادة التعريف بكثير من المفاهيم والمصطلحات، بما في ذلك العلمانية، فأجاب - "ابتداءً أحب أن أطرح قضية منهجية خاصة بالتعريف، إذ أرى أن ثمة نوعين من التعريفات تداخلا واختلطا وأديا إلى نوع من الفوضى الفكرية:

فثمة التعريفات (الوردية) التي تعبر عن الأمل والتوقعات من ناحية، من ناحية أخرى ثمة ما تحقق بالفعل في الواقع، وكثيراً ما تكون الفجوة بينهما شاسعة، ومع هذا يستمر كثير من الباحثين في استخدام التعريفات الوردية التي وردت في المعاجم حتى بعد أن اتضح أن ما تحقق على أرض الواقع جد مختلف" [1].

وهذا المنهج (أخذ التعريف من الواقع التطبيقي لا من البحث التنظيري المعجمي) وإن كان فيه قرب من الواقعية، إلا أن الواقع التطبيقي قد تختلط فيه عدة مفاهيم، وقد تعتوره ظروف متنوعة، وتتنازعه تيارات متباينة، فيكون التمييز بين ما يختص بكل مفهوم أمراً صعباً، وهذا لا يعني أن المُعَرِّف يستمد مفهومه لمصطلح ما من المعاجم و (التعريفات الوردية) حسب اصطلاح د. المسيري فحسب، ولكن - بالمقابل - فلا يصح أن نلج في التطبيق المختلطةِ مصادره ومعالمه ونستخلص منه تعريفاً لمصطلح محدد دون تمييز لما كان من خصائص ذلك المصطلح، وما كان خارجاً عنه.

هذا حاصل ما يلاحظ في كلام د. المسيري عن العلمانية الشاملة، ويبقى غالب كلامه النقدي لمظاهر العلمانية الشاملة وتدرجها التاريخي وتحليلها الفلسفي محل احترام وتقدير،

(١) المرجع السابق (١٠٣).

وهو جهد وإبداع فكري لا يستهان به، واختلاف وجهة النظر في التسمية لا يعني عدم التسليم بالحقيقة القائمة، فرحمه الله رحمة واسعة.

المسألة الثانية: نقد موقف د. المسيري من العلمانية الجزئية.

وهو مربط الفرس في هذا البحث، وتلك هي الطامة الكبرى التي لا يسوغ تجاوزها أو السكوت عنها عندما نتحدث عن العلمانيتين والموقف منهما في نظر د. المسيري.

فلقد تقدمت أقوال د. المسيري في بيان موقفه من العلمانية الجزئية، حيث صرح د. المسيري تصريحاً واضحاً أنه لا يرى غضاضة في قبول ما يسميه بالعلمانية الجزئية، وقوله بحتميتها، وقوله بها في النهاية.

ولتمام النقد لموقف د. المسيري، ولكي يكون الحكم عادلاً حسب الإمكان، فلابد أن نعيد النظر في أمرين:

- في كلام د. المسيري حول العلمانية الجزئية، ومفهومها عنده.
- في كلام د. المسيري حول قبوله للعلمانية الجزئية، وما تضمنه ذلك القبول من تقييدات واستثناءات.

وهذان الأمران ضروريان للوقوف على الشيء المحدد الذي قال د. المسيري بتسويغه وتبنيه، خصوصاً مع ما قرره من الهلامية الكبيرة لمصطلح العلمانية، وأنه أبعد ما يكون عن الوضوح وتحديد المعاني والأبعاد والتضمينات [1]، فإن أساس التعريف لمصطلح (العلمانية) قد تعرض لعدة (جرعات) من الغربلة والخلخلة وإعادة البناء، ولذا كان من الضروري - قبل أن نُقَيِّم موقفه - أن نعيد النظر في أبرز الأمور المفصلية التي قرر د. المسيري دخولها في مفهوم العلمانية الجزئية التي ذهب لإقرارها، فلا نُحَمِّله رؤية غيره للعلمانية، ولا نلزمه بما لا يراه داخلاً فيها، وإن رآه غيره كذلك، ولكن بالمقابل سيكون مُلزماً بكل ما قرر دخوله تحت مفهوم العلمانية الجزئية التي قال بها.

---

(١) العلمانية تحت المجهر (١١)، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١/١٥).

إلا أننا حين ننظر إلى ما قرره د. المسيري عن العلمانية الجزئية، نرى أن ثمة أموراً ما يزال موقفه منها غامضاً، خاصة ما يتعلق بلوازم قوله بمشروعية تلك العلمانية.

ولذا فلا محيص من استعمال التفصيل - فيما ظاهره الإجمال من كلامه - على طريقة السادة الفقهاء، وعلى منهج (إن كان المراد كذا فالحكم كذا، وإلا فالحكم كذا)، اللهم إلا إذا انتفى الإجمال في قضية ما، واتضح فيها رأيه بجلاء، فإن البت بالحكم - حسب وجهة نظر الباحث - هو السبيل.

يُعرِّف د. المسيري العلمانية الجزئية بأنها:

وجوب فصل الدين عن عالم السياسة، وربما الاقتصاد، وربما بعض الجوانب الأخرى من الحياة العامة، وهو ما يُعَبِّر عنه أحياناً بعبارة: **((فصل الدين عن الدولة))** [1].

فمن هذا النص نجد أنه لا غضاضة عند د. المسيري من فصل الدين عن (الدولة - السياسة - الاقتصاد، وربما بعض الجوانب الأخرى من الحياة العامة).

فما معنى هذا الفصل عنده، وما أبعاده، وما لوازمه، وما مدى شموله؟

ظاهر هذا النص أنه لم يخصص شيئاً من هذه المجالات، لكننا نراه في موضع آخر يحترز ويخصص تخصيصاً مبهماً، فيقول:

- "لا أرى غضاضة في قبول ما أسميه (العلمانية الجزئية) إن كان يعني **بعض الإجراءات السياسية والاقتصادية** ذات الطابع الفني، والتي لا تمس من قريب أو من بعيد المرجعية النهائية"ا.هـ [2].

فالبعض المفصول عن الدين يوحي بوجود بعض آخر لم يفصل، بل كانت مرجعيته دينية، فما الضابط بين هذا وهذا؟؟ لا جواب.

---

(١) انظر: العلمانية تحت المجهر (١١٩-١٢٠).

(٢) انظر: العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٠٨)، وانظر:العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١٨/١).

يكمل د. المسيري: "الفصل هنا بين الدين والدنيا ينصرف إلى تفصيلة مادية محددة (تأبير النخل) ولا يمس المرجعية النهائية الدينية المتجاوزة لسطح المادة" [(١)].

ما زال الكلام فيه إجمال، فقوله"محددة" يفهم منه أن ثمة مادة محددة أخرى لن يفصل الدين عنها، فما حدود تلك المادة التي لا يريد فصل الدين عنها؟ أليس الإسلام قد حدد أحكاماً كثيرة جداً تتعلق بالمادة، وما المراد بكون المرجعية النهاية الدينية تتجاوز سطح المادة؟ هل يعني أنه ليس لها حكم في أي أمرٍ مادي (محسوس)؟ كلام مبهم إن ساغ في تصوير العلمانية فلن يسوغ هذا الإبهام في الحكم الشرعي عليها.

يكمل د. المسيري قائلاً: "كما أنني أرى أن الإسلام ليس ديناً ودولة، وإنما دين ودنيا، وأن نحصره في الدولة فيه ظلم بيِّنٌ لرؤية تتسم بالشمول".

كلام جميل، وتعميم يجعل الميل إلى - حسن الظن - هو الأقرب فيما سبق، لكن لابد من تفصيل الإجمال ليتضح المقال.

وفي موضع آخر يقول د. المسيري: "فالقطاع الزراعي...متحرر في بعض جوانبه من المطلقات الأخلاقية والدينية".

ونسأل مرة أخرى: ما هذا البعض؟ وما ذلك البعض؟

المشكلة أن د. المسيري قد أطلق هذه المبهمات والمجملات دون أن يحددها، ولذا اتسم موقفه من العلمانية بكثير من الغموض، والإشكال راجع إلى نفس كلامه وإطلاقاته، ولذا تباينت الآراء فيه.

ويشار هنا إلى أن مثل هذا الغموض والإشكال في المصطلحات الغربية أمر طبعي، فالباطل متعدد يشهد ذلك كل من اطلع على طرف من تلك التيارات العلمانية والقومية والحداثية وما بعد الحداثية والتفكيكية...إلخ، وذلك الاضطراب يرجع إلى انعدام المرجع، فليس لها مرجعية واحدة أو محددة المعالم، ومن هنا فأهل الباطل أنفسهم لا يعرفون حقيقة ما يدعون إليه، وهذا يذكرنا بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن أسلاف هؤلاء من ضلال الفلاسفة

(١) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٠٩).

والملاحظة: "اعلم - هداك الله وأرشدك - أن تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، ولا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم، لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة، بل وهم أيضاً (أصحاب الفكر الباطل) لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه، ولهذا يتناقضون كثيراً في قولهم، وإنما يتخيلون شيئاً ويقولونه أو يتبعونه، ولهذا قد افترقوا بينهم على فرق، ولا يهتدون إلى التمييز بين فرقهم، مع استشعارهم أنهم مفترقون"[(١)]، وهذا القول الرصين والاستقراء الدقيق من شيخ الإسلام ينطبق على العلمانية وما شاكلها من مذاهب الضلال.

وإننا إذا ما جمعنا بين قول د. المسيري: "لا أرى غضاضة في قبول ما أسميه (العلمانية الجزئية)"[(٢)].

وقوله في نفس الكتاب: "ما ينادي به معظم العلمانيين العرب هو العلمانية الجزئية" [(٣)].

فلنا أن نتساءل: هل يُعتَبَر د. المسيري على هذا واحداً من العلمانيين العرب، ومن دعاة العلمانية؟ كما حكم عليه البعض [(٤)].

وهل يصح بعد هذا أن يسمي نفسه : "مفكراً إسلامياً"؟!!

وهل يشفع له هجومه الشديد والدقيق على ما سماه بالعلمانية الشاملة بعدما صرح أن العلمانيين العرب يقفون ضد العلمانية الشاملة [(٥)]، فبعد هذا التوافق (الطردي العكسي) مع القوم فبأي خندق سيكون د. المسيري، وهو يتحدث لنا عما سماه: "مشروعاً إسلامياً" يشترك فيه"العلمانيون الجزئيون، والمسلمون، والمسيحيون، واليهود" [(٦)].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٣٨/٢).

(٢) المرجع السابق (١٠٨).

(٣) المرجع السابق (١٣١).

(٤) انظر مقالة: عودة إلى عبد الوهاب المسيري وعلمانيته - سليمان الخراشي
http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/133.htm.
وكذلك هنا: http://majles.alukah.net/showthread.php?t=8191
وهنا: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=112786

(٥) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٣٣).

(٦) المرجع السابق (١٣٤).

هل كانت محاولته ترمي إلى مجرد إرضاء جميع الأطراف، كما ذهب إلى ذلك البعض[١].

وعندما سُئِل د. المسيري عن الفارق بين (العلمانية الجزئية) التي يتبناها، وعن (العلمانية) التي كان يتبناها أثناء انتمائه للفكر الاشتراكي والحزب الشيوعي[٢]، لم يذكر فرقاً سوى المنظومة الأخلاقية التي كان يفتقدها - إلى حدٍ ما - في الفكر الماركسي[٣]، والمفهوم من جوابه أن ما سوى قضية الأخلاق لم يتغير فيها حاله فيما يتعلق بالمبدأ العلماني.

فهل صار الدين عند د. المسيري مقصوراً على مجرد (روحانيات فقط) كما قال به د.محمد البار[٤]؟

إننا لو أعملنا القياس المنطقي على عبارات د. المسيري السابقة (قبوله للعلمانية الجزئية، وتقريره أن جل العلمانيين العرب إنما يقولون بها دون الشاملة) لأمكن أن نجزم بأن د. المسيري ما هو إلا أحد العلمانيين العرب، وهذا ما قال به بعض الدارسين لكلامه[٥]، وهو رحمه الله وعفا عنه قد أعطاهم مستنداً قوياً بنصوصه السابقة الهلامية.

ولكن، الله تعالى أمرنا بالعدل، ومقتضى العدل أن نأخذ بنصوص الشخصية كلها، وأن نحاكمه لمصطلحه وفق ما فسر به هذا المصطلح، وأن لا نلزمه بلوازم المصطلح الباطلة إلا

---

(١) انظر: مقالة: نقد مفهوم العلمانية الجزئية والشاملة. محمد إبراهيم مبروك. مجلة البيان - عدد (٢١٥) رجب ١٤٢٦، وهي هنا:

http://www.ikhwan.net/forum/showthread.php?7127-%E4%DE%CF-%E3%DD%E5%E6%E3-%C7%E1%DA%E1%E3%C7%E4%ED%C9-%C7%E1%CC%D2%C6%ED%C9-%E6%C7%E1%D4%C7%E3%E1%C9

(٢) نص السؤال: "إلى أي مدى تمثل دعوتك للعلمانية الجزئية ارتداداً عن مفهوم العلمانية الذي كنت تتبناه أثناء انتمائك للفكر الاشتراكي والحزب الشيوعي"؟

(٣) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٣٥)

(٤) العلمانية جذورها وأصولها.د محمد علي البار (٥١، ٥٢).

(٥) انظر:صيد الفوائد -http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/133.htm

و: حوار في منتدى الألوكة http://majles.alukah.net/showthread.php?t=8191

إذا كان قد صرح بها، إذ لازم القول ليس بلازم في حق البشر، فكيف إذا كان الحال أنه قد صرح بخلاف ما توحي به تلك اللوازم.

ولبيان هذا الأمر نقف مع بعض النصوص للمسيري، وهذه النصوص قد تعطي مفهوماً أقرب من ذلك الذي توهمه الإطلاقات السابقة، وقد تكون كفيلة بنفي التهم السابقة عنه إلى حد كبير، وأنقل هذين النصين لأهميتهما في بيان تفصيل نظريته حول العلمانية الجزئية التي يقبل بها، حيث يقول - بعد أن قال بفصل الدين عن الدولة-:

"والدولة هنا تعني - في واقع الأمر - بعض الإجراءات السياسية والاقتصادية ذات الطابع الفني، مثل الجوانب البيروقراطية [1] في إدارة الدولة، أو شراء نوع معين من الأسلحة، أو مناقشة أمور فنية تتصل بالميزانية العامة، وهي أمور لا يعرفها سوى الفنيين، ولذا فليس بإمكان رجال الدين (مشايخ كانوا أو قساوسة) أن يفتوا فيها.. ولذا يتحدث بعض أصحاب هذا التعريف من أنصار العلمانية الجزئية عن أنه لا تعارض في واقع الأمر بين العلمانية والتدين، وأن بإمكانهما التعايش معاً، وهو أمر ممكن بالفعل إذا كان المعنى هو مجرد تمايز بعض جوانب المجال السياسي والاقتصادي عن المجال الديني، وإبعاد رجال الدين والكهنوت عن مؤسسات صنع القرار السياسي، وأعتقد أن كثيراً ممن يتصورون أنهم أعداء للعلمانية سيقبلون هذا الفصل أو التمايز، إذا ما تأكدوا أن العلمانية (فصل الدين عن الدولة) مسألة تنطبق على الآليات والإجراءات الفنية فحسب، ولا تنطبق بأية حال على القيمة الحاكمة والمرجعية النهائية للمجتمع والدولة" [2].

---

(١) البيروقراطية (بالإنجليزية: Bureaucracy) أو الدواوينية: هي مفهوم يستخدم في علم الاجتماع والعلوم السياسية يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة. وتعتمد هذه الأنظمة على الاجراءات الموحدة وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية والعلاقات الشخصية. وهنالك العديد من الأمثلة على البيروقراطية المستخدمة يومياً: الحكومات، القوات المسلحة، الشركات، المستشفيات، المحاكم، والمدارس. عن الموسوعة الحرة (ويكيبيديا):

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

(٢) العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١/١٨-١٩).

من هنا نصل إلى أن مراد د. المسيري بفصل الدين عن الدولة: عدم تدخل المشايخ في تقرير الأمور الفنية البحتة التي ليست من تخصصهم.

وهذا إلى حد كبير لا خلاف فيه، ولم يقل أحد ممن ينادي بالدولة الإسلامية أو ممن ينتقد العلمانية بوجوب فعل ذلك، بل لعله لم يفعل على مر العصور.

نعم قد يقع خلاف في تحديد الأمور التي يجب فيها الرجوع لأهل العلم الشرعي من تلك التي لا يجب، (فما ذكره من مثال حول إبعاد رجال الدين عن مؤسسات صنع القرار السياسي أمر لا يسلم به على الإطلاق، ولذلك تفصيل ليس هذا موضعه)، ولكن بشكل عام فإن توزيع التخصصات والإجراءات أمر لا غضاضة فيه، ولذا فكثيراً ما كان يحصل في الدول الإسلامية أن يستعان في بعض تلك الأمور بغير المسلمين بشروط محددة.

ولكن، إذا كان هذا هو مراد د. المسيري، فهل هو ما تكتفي به العلمانية - حتى في مفهومها الجزئي -؟ وهل كفاح العلمانيين على مر القرون غايته الوصول إلى هذا فحسب؟ لو كان ذلك لما كافحوا أبداً، إذ إن هذا هو المتحقق فعلاً، بل الأمر الذي لا شك فيه أنهم يطمعون إلى أكبر من ذلك بكثير، وأن العلمانية - جزئية أو شاملة - لا تقف عند هذا.

ولننظر في النص الثاني للمسيري، حيث يقول: "إذا كانت العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة، أي عن عالم السياسة والاقتصاد بالمعنى الفني والإجرائي المتخصص وحسب، وليس فصل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن مجمل حياة الإنسان، فلا يوجد بالنسبة إلي مشكلة أنا المسلم، فأنا لا أحب أن أرى مجموعة من المشايخ أو القساوسة يسيرون في طرقات وزارة الدفاع، ويجلسون في لجان تناقش نوعية السلاح الذي ستستخدمه القوات المسلحة، أو في لجان وزارة الاقتصاد، تناقش الميزان التجاري، أو في لجان وزارة الخارجية، تناقش توقيع معاهدة مع دولة أخرى بخصوص التبادل التجاري معها، فكل هذه أمور فنية متخصصة يجب أن تترك للمتخصصين.

ولكن إذا كانت القضية المطروحة تتطلب استخدام معايير أخلاقية وقومية، وليس مجرد الخبرة الفنية، فالأمر جد مختلف، ولأضرب بعض الأمثلة: ما هو الموقف من أسلحة الدمار الشامل؟ هل يمكن استخدام الأسلحة الميكروبية؟ هل يمكن الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة وتأييد احتلالها لدول عربية وإسلامية وغير إسلامية؟ هل يمكن الاعتراف

بالدولة التي احتلت فلسطين وطردت سكانها؟ هل يمكن قبول الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان ودعمه؟ هل يمكن أن يسمح لأدوات الإعلام أن تمجد العنف والإباحية والشذوذ وأن تبشر بها؟

هذه قضايا تتعلق بالإطار الأخلاقي والمرجعية النهائية، فهي مسائل تخص المجتمع بأسره، وهي من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن أن تترك للفنيين أو المختصين أو السياسيين أو العسكريين، ولا بد من استدعاء المرجعية النهائية وتوليد معايير منها يمكن من خلالها الإجابة عن هذه التساؤلات....ولذا أذهب إلى ضرورة تبني المرجعية الإسلامية كمرجعية دينية للأغلبية، وأخلاقية وحضارية للجميع" [1].

من هذا النص وسابقه نصل إلى أن **العلمانية الجزئية التي يقول بها د. المسيري مثلها - مثل العلمانية الشاملة - مصطلح خاص به** (قد نسميها: علمانية مسيرية) فهذه الصور التي رسمها حول الطرق الإجرائية للمؤسسات العامة، وأن منها ما لا يستدعي الرجوع فيه إلى علماء الدين (نوعية الأسلحة المستخدمة، تفاصيل الميزانيات..) بينما يستدعي بعضها الآخر الرجوع لهم (استخدام أسلحة الدمار الشامل، تمجيد العنف والإباحية في الإعلام) هذه الرؤية مقبولة إلى حد كبير، ولكن يا ترى، هل علمانيو العرب (والذين قرر د. المسيري أن أكثرهم يقولون بالعلمانية الجزئية) هل يقرون بمثل هذا التفصيل، بل هل يقر به علماني في الدنيا؟ هذا في نظري القاصر من أبعد ما يكون.

فالإشكالية تعود في غالب أمرها إلى إشكالية مصطلح، لقد رسم د. المسيري صورة ذهنية مختصة به، أطلق عليها - لوحده - علمانية جزئية، وقال بمشروعيتها، وعلى هذا المسلك نسجل الملاحظتين التاليتين:

١- الغلط في التسمية والاصطلاح، فلئن كانت القاعدة المقررة أنه (لا مشاحة في الاصطلاح)، إلا أن هذا لا يصح في كل الاصطلاحات، خصوصاً في اصطلاح قد شاع واستقر منذ قرون، وتحدد مفهومه (أو مفاهيمه المحصورة) في الوسط الثقافي المعجمي، والوسط العام، وكتبت فيه آلاف الكتب والأطروحات، فلا يسوغ بحال أن يؤتى بمفهوم مختص

(١) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٤٠-١٤١).

(مناقض في كثير من تفصيلاته لما استقر حول ذلك المصطلح) ثم يتم إطلاق ذلك المصطلح عليه، ففي هذا من المجازفة العلمية، والتضليل الجماهيري ما لا حد له، ولو ساغ ذلك، لساغ أن يسمى التوحيد شركاً، والعسل خمراً، والعلم جهلاً، بل لو ساغ لكان فيه هدم لكل الأسس العلمية، والأصول اللغوية والعرفية.

٢- الغلط في النسبة، فإن د. المسيري - بعد أن بنى مفهومه المختص حول ما سماه بالعلمانية الجزئية - قد نسب القول به إلى غالب العلمانيين العرب، وقد جعله منطبقاً على غالب التعريفات العلمانية التي أفخمها د. المسيري في سلة التعريفات الجزئية القاصرة، ومعلوم أن ما قرره من مفهوم (في نصه الأخير خصوصاً) لا يقر به أحد من هؤلاء العلمانيين أو المُعرِّفين، لا تنظيراً ولا تطبيقاً، فمتى رأينا دولة تتبنى العلمانية - (ولو الجزئية) في القديم أو الحديث - تستدعي شيخاً أو قسيساً لتأخذ فتوى فضيلته في (استخدام أسلحة الدمار الشامل، أو تمجيد العنف والإباحية في الإعلام، أو حكم قبول الاحتلال الأمريكي للعراق)؟

ومع ذلك فالنموذج الذي ذكره د. المسيري وأقر بمشروعيته وسماه (علمانية جزئية) - والأدقّ في ظني: (علمانية مسيرية) إذ هي منفصلة عما شرحه من مفهوم العلمانيتين (الجزئية والكلية) - مع ذلك فإنه لا يسلم له بإطلاق، بل لابد من اعتبار ما يلي:

١- أنه لا يصح إطلاق لفظة: (الفصل بين الدين والدولة) حتى لو كان ذلك من الناحية الإجرائية، فإن الدين جاء ليحكم كل الحياة، لا انفصال لها طرفة عين عن جزء منه، فالدين كامل وشامل لكل الأنام، وفي كل الأزمان، ولكل مجالات الحياة.

عن سَلْمَانَ الفارسي ﷺ قال: قِيلَ له: ((قد عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حتى الخرَاءَةَ [(١)]، قال: فقال: أَجَلْ، لقد نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أو بَوْلٍ أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ من ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أو بِعَظْمٍ)) [(٢)].

(١) وفي رواية ابن ماجه: (قال له بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ **وَهُمْ يَسْتَهْزِئُونَ بِهِ**: إني أَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حتى الخرَاءَةِ...الحديث) فما أشبه علمانيي زماننا بأولئك القوم المستهزئين.

(٢) أخرجه مسلم (١/٢٢٣) ح (٢٦٢).

فهي شمولية بينت (كل شيء) لم يخرج من عموم أحكامها أقل الأشياء وأقذرها (الخراءة)، فهل يعقل أن تكون مهملة لأجلّ الأمور من أمور السياسة ونحوها؟

"وحتى لو كانت العلمانية الجزئية هي فصل الدين عن الدولة فهي تعني العمل على الانتقاص من شمولية الدين، بل وتهدف إلى تبعيضه وهو الأمر الذي يتناقض مع قوله تعالى:

﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (البقرة: ٨٥)"[1].

ولا يعني ذلك أن يدخل علماء الدين في كل الأمور الإجرائية كأعضاء في لجان التخطيط والتقرير، وإنما يعني ذلك أن تكون المرجعية النهائية عند تلك اللجان هي الدين، والدخول تحت حكمه، والانضواء تحت لوائه، وتاج ذلك أن يكون المقصد الأسمى من كل إجراء : تحقيق العبودية لله تعالى في كل نواحي الحياة، ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (الأنعام: ١٦٢-١٦٣).

٢- وحتى لو لم يكن هؤلاء المجتمعون من أهل العلم الشرعي، فإنه لابد أن يتوفر عندهم الحد الأدنى من العلم الشرعي اللازم لكل شخص في تخصصه، فإنه من المقرر في الشرع أن العلم الشرعي منه ما هو فرض عين، ومنه ما هو فرض كفاية، وفرض العين يختلف بحسب اختلاف الأحوال، فمنه ما يلزم كل فرد من المسلمين، ومنه ما يختص به من تشتد حاجته إليه، فللسلطان (رجل السياسة) أحكامه التي يلزمه العلم بها، وللتاجر مثل ذلك، وللمزارع والطبيب والجندي...إلخ مثل ذلك من الأحكام التي تتعلق بكل تخصص من تخصصاتهم، والتي قد يأثم الواحد منهم إذا فرط في تعلمها، ولذلك خص أهل العلم كتباً متخصصة في عدة مجالات: كالأحكام السلطانية ونحوها.

(١) من كتاب: (العلمانية: العدو الأكبر للإسلام - من البداية إلى النهاية) لمحمد إبراهيم مبروك، نقلاً عن: http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/133.htm

وهذا القدر الأدنى من العلم المختص العيني، يجعل صاحبه يدرك ما كان جلي الإباحة، فلا يحتاج فيه إلى الرجوع إلى أهل العلم الشرعي، كما يدرك ما كان خفياً أو مشتبها، فالحكم فيه ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ (النحل: ٤٣-٤٤) أي أهل العلم بالشريعة.

وعلى كل الاحتمالات، فالذي لا شك فيه أن **القول بمشروعية العلمانية (جزئية أو غير جزئية) غلط كبير، لا يمكن أن يقبل على أي تفسير**، وذلك لأمور منها:

- أن هذا المصطلح (العلمانية) - وإن وقع خلاف في تفسيره - إلا أنه يحتوي على مفاهيم وإجراءات قد تواطأ العرف عليها، وقد التزمها كل من ينتسب للعلمانية، وهي مصطلحات تناقض الإسلام صراحة، فإنك لن ترى علمانياً يقبل بأحكام (الرجم، قتل الردة، قطع السارق....إلخ) بل إنهم يصرحون برد ذلك وعده من الرجعية والبدائية، وهذا ما لا يمكن قبوله بحال.

وإذا نظرنا إلى الزمن الذي طبقت فيه العلمانية الجزئية - كما يقرره د. المسيري بنفسه - نجد أنه قد نحّي الدين فيه عن الدولة.

- أن كلمة: ((فصل)) تقتضي إقصاء المرجعية مطلقاً، حتى ولو تضمن هذا الأمر الدنيوي (السياسي - الاقتصادي -... إلخ) ما جاء الدين بتحريمه في هذه المجالات، وهذا غلط، فالدين قد أبدى حكمه في الكثير من الأحكام السياسية والاقتصادية بما تدور عليه الأحكام الخمسة بما لا يسع المجال لاستقصائه.

وحتى ما لم يأت الدين بإيجابه أو تحريمه من شئون الدنيا السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها، فإنه ليس بمعزل عن الدين، ولا يطلق القول بفصله عن الدين، فإن الدين قد حكم عليه بالإباحة، فالإباحة حكم شرعي ديني، ومن جهة أخرى فإنه قد يتحول إلى أحكام أخرى بحسب ما يحتف به من قرائن، فقد يكون عبادة (مستحبة أو واجبة) إذا كان مُعيناً على طاعة، وانعقدت نية فاعله على ذلك، وقد يكون منهياً عنه (مكروهاً أو محرماً) إذا كان وسيلةً إلى معصية، فللدين فيه قول، فلا يصح القول بالفصل.

مغالطات أخرى حول العلمانية الجزئية عند د. المسيري.

وبعد ما تقدم من نقد مذهب د. المسيري حول العلمانية الجزئية ومشروعيتها، تبقى بعض المغالطات التفصيلية التي قررها د. المسيري ضمن شرحه لمفهوم العلمانيتين، نشير فيما يلي إلى أهمها، فمن ذلك:

١- زعمه أن السلطة التعليمية لا يمكن أن تتوحد مع المؤسسة الدينية، وأن ذلك من النواحي العلمانية الكامنة في جميع المجتمعات، حتى الديني منها.

يقول د.محمد علي البار عن هذا الزعم: "وهو خطأ فاحش في مفهومه للدين، فالمؤسسة التعليمية ارتبطت في أوروبا في العصور الوسطى بالكنيسة، ولا تزال للكنيسة مؤسساتها التعليمية الضخمة، وفي العالم الإسلامي كانت المؤسسة التعليمية على مدى قرون مرتبطة تماما بالمسجد منذ أيام الرسول محمد ﷺ إلى بداية العصور الحديثة، وكانت المساجد في مكة والمدينة وخاصة الحرمين الشريفين مصادر العلم والدعوة كما كان الأزهر في مصر قد لعب دوراً مشهوراً في المؤسسة التعليمية...وهذا كله يدل على عدم فهم د. المسيري لمفهوم الإسلام، ودائماً ما يجعل مفهوم الدين مرتبطاً بالروحانيات فقط، أما أمور الدنيا فيفهمها أنها بعيدة من الدين...

ويعتقد د. المسيري أن فصل المؤسسات الدينية (بمفهومه الخاص عن الدين، وهو الروحانيات فقط) عن مؤسسات الدولة عملية ليست مقصورة على المجتمعات العلمانية، وإنما هي موجودة في معظم المجتمعات المركبة (بما فيها الدول الإسلامية)" [(١)].

٢- نقد ما قرره د. المسيري من أن العلمانيين العرب إنما عَرَّفوا العلمانية بمفهومها الجزئي دون الشامل.

يقول محمد المبروك: "إن د. المسيري بعد أن ناقش التعريفات السابقة والكثير غيرها للعلمانيين العرب يعلق على ذلك فيقول: «معظم التعريفات أهملت قضية المرجعية النهائية للمصطلح (والمفهوم) [وهل تحتاج العلمانية إلى مرجعية نهائية غير نفسها؟] ومن ثم لم يتم التمييز بين

(١) العلمانية جذورها وأصولها (٥١).

الدائرتين: الصغيرة الجزئية والكبيرة الشاملة». وإهمال تعريفات العلمانيين العرب للتمييز بين الدائرتين ليس عيباً فيها، وإنما العيب في فكر د. المسيري الذي توهم وجود مثل هاتين الدائرتين، ثم جعل من هذا الوهم محكّاً للحكم على هذه التعريفات.

بل إن اعتراف د. المسيري نفسه بإهمال هذه التعريفات لذلك التمييز يظهر مدى ما بذله من تكلّف في الاستخراج المصطنع لوجود مثل هاتين الدائرتين في تلك التعريفات. إن قلة قليلة من العلمانيين العرب (وهذا أمر طبيعي تماماً نظراً للتشبث المجتمعي بالإسلام رغم كل العداءات) هي التي من الممكن أن تتبنى صرامة موقف العلمانية الحقيقي الإقصائي من الدين، ولكن الغالب الأعم منهم يبحث دائماً عن شكل ما من أشكال الاحتيال الفكري الذي لا يضعه في هذا التعارض الصريح مع الدين. ويكاد يتمثل الجانب الأكبر من تاريخ الفكر العلماني في العالم العربي في تلك الجهود المبذولة في اتخاذ مثل تلك الأشكال المختلفة من الاحتيال الفكري.

ولكن (الدكتور عبد الوهاب المسيري) يعطي بهذا الاختلاف المصطنع لما يسمى بالعلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة تسويغاً اجتماعياً (يحاول أن يضفي عليه مسحة من الإسلامية) لكل هذا الغالب الأعم.

ولأن أصعب شيء على نفس هؤلاء العلمانيين هو التأكيد على تلك الحدود الفاصلة بين الإسلام والعلمانية؛ فإن ذلك يبرز خطورة تيار الوسطية بين الإسلام والعلمانية (والذي أعطاه المسيري بكتابه هذا زخماً كبيراً) والذي يدفع للانتشار والهيمنة على الأجهزة الإعلامية من جهات عديدة، وتتمثل غاية ذلك التيار الأساسية التي تبذل من أجلها كل جهوده في محو تلك الحدود الفاصلة بين الإسلام والعلمانية"[(١)].

٣- وقد سبقت الإشارة إلى ما قرره د. المسيري من أن أعداء العلمانية سيقبلون هذا الفصل (أي فصل الدين عن الدولة) إذا ما تأكدوا أن العلمانية مسألة تنطبق على الآليات والإجراءات الفنية وحسب، ولا تنطبق بأي حال على القيمة الحاكمة والمرجعية النِّهائية للمجتمع، ومن الممكن أن يقبلوا فصل بعض جوانب المجال السياسي والاقتصادي، بل بعض جوانب

(١) مجلة البيان - عدد (٢١٥) رجب ١٤٢٦.

السلوك الإنساني عن الدين، طالما أن المرجعية النهائية هي مرجعية متجاوزة للدنيا والرؤية النفعية النسبية المادية.

يقول د البار: "وهذه النظرة غير صحيحة، وهي مبنية على مفهوم المسيري للدين بأنه الروحانيات والإيمان بالغيب فقط والمسائل الأخروية، وأن الدين أصلاً لا شأن له بالدنيا!.. وهو مفهوم غير إسلامي أساساً، بل غريب عن الإسلام، حيث يحكم الإسلام في كل شؤون الإنسان الدنيوية والأخروية، ولا بد من معرفة حكم الله في كل مسألة في حياة الإنسان، وهي حكم المكلفين بشرع الله، وفيه الأحكام الخمسة، الوجوب والندب والحل والكراهة والحرمة، فلا تخلو مسألة من المسائل من أحد هذه الأحكام الخمسة، والمسيري لا يعترف بذلك، ومفهومه للدين هو صلة العبد بربه في الصلاة أو في ذكر الآخرة، أو الإيمان بالغيب بالإضافة إلى أخلاقيات البر العامة.. وهو مفهوم ناقص لدى الإسلام" [1].

٤- ولعلي أقف في النهاية مع مصطلح عجيب ومعنى غريب تكلم به د. المسيري، ألا وهو ما نقله - مع شبه إقرار - لمن قال بعلمانية الإسلام، أو علمنة التدين [2]، مستنداً إلى أمور يرى أن الإسلام جاء بها، وهي داخلة ضمن إطار العلمانية الجزئية عنده، من مثل ما فهمه من حديث (أنتم أعلم بشؤون دنياكم)، وما رآه في الدولة الإسلامية عبر القرون من الفصل بين المؤسسات الدينية وغيرها من المؤسسات كالجيش والزراعة ونحو ذلك.

وكل هذا قد تقدم الجواب عنه، ولكن لو سلمنا له - جدلاً وتنزلاً - بأن الإسلام قد وافق العلمانية في فكرتين أو ثلاث، فهل يسوغ لنا أن ننسب الإسلام إلى العلمانية أو العكس (الإسلام العلماني - علمانية الإسلام)؟ لئن قال بذلك بعض السذَّج، فإن تسليم مفكر باحث كالمسيري

(١) العلمانية جذورها وأصولها (٥٢)، والمقصود هنا نقد د البار للفكرة، وأما حكمه على د. المسيري بأنه (يرى الدين مجرد روحانيات...إلخ، وأن المسيري لا يعترف بأن الدين يتدخل في كل أمور الحياة) فهو حكم عليه تحفظ، نعم عند د. المسيري اضطراب في كلامه عن هذه المطالب، وهو قد أعطى الناقدين كثيراً من العبارات المجملة التي يعتمدونها في مثل هذه الاتهامات، ولكن لا يبلغ به الحال إلى ما وَصَفَه به د البار، وينظر للأهمية: آخر مسألة من هذا البحث (مسألة: هل يصح وصف د. المسيري بأنه (علماني) بناءً على رأيه السابق).

(٢) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١١٨، ١٣٩).

بذلك طامة كبرى، وليس الكلام هنا عن قدسية يختص بها الإسلام، هذا ملحظ آخر، وإنما الكلام هنا عن إشكال اصطلاحي منهجي.

إذ يلزم على هذا أن يجمع بين أقصى المتناقضات، فيقال: يهودية الإسلام (لاشتراكهما في وجود الإله والبعث....إلخ)، وأن يقال: رأسمالية الاشتراكية، لاشتراكهما في مبدأ أو مبدأين، بل أن يقال: إلحادية الإيمان، وإباحية العفاف..ويبحث بعد ذلك عما تشترك فيه هذه المتناقضات ولو بتكلف - كتكلفات د. المسيري في تقريره لفكرته - وهذا ما حدا ببعض المغفلين أن يطلق مصطلحات من مثل (اشتراكية الإسلام، الإسلام الليبرالي، الإسلام الديموقراطي... وليس بعيداً عن ذلك: التصوف السني!)، وحينها فلن يسلم لنا مصطلح - أي مصطلح - في الوجود [(١)].

ومن هنا فوجود فرق جوهري واحد بين الإسلام والعلمانية - كإقصاء العلمانية للدين ولو من مجال واحد من مجالات الحياة - سيكون كافياً لإبطال هذا الإطلاق الساذج من أصله.

ثم إن الوجه الذي حدا بالمسيري للقول بعلمانية التدين، وهو كون المتدين (وخصه بالمتصوف الغالي) يبحث عن "الخلاص الشخصي وحسب، دون الاكتراث بالآخرين ودون الاهتمام بالتاريخ وعالم السياسة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحقيق العدل في الأرض، ومن هنا يتم التركيز على الحياة البرزخية، وعذاب القبر.. وعدد القصور في الجنة وما تحويه...." ثم قال: "إن الاهتمام هنا هو في واقع الأمر اهتمام واحدي مادي فعلاً، روحي اسماً" [(٢)].

يقال في ذلك أن هذه الحالة التي ذكرها (من يهتم بنفسه دون الاهتمام بالتاريخ..إلخ) وإن كانت حالة غير فاضلة يذهب إليها الكثير، إلا أن إدخالها في مفهوم العلمانية غلط، فحتى من اهتم من المسلمين بالتاريخ والسياسة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحقيق العدل، فإنما مقصده في النهاية تحقيق عبودية الله، والظفر برضاه، والفوز بجنته (القصور وما تحويه)، والخلاص من (عذاب القبر) وما بعده، فهل سيعد د. المسيري ذلك علمانية أيضاً، وحتى من ترك هذا

(١) وكما يذكر د. المسيري أنه كان يقول - مازحا - لرفاقه الماركسيين (حينما كان ماركسياً): "إنني ماركسي سني، أو ماركسي على سنة الله ورسوله". العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٣٥)، فهذا الخلط الاصطلاحي موجود عند.د. المسيري منذ سابق عهده.

(٢) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١١٩).

الاهتمام، وانكفأ على نفسه دون إصلاح غيره، ففعله لا شك دائر بين الكراهية والتحريم، ولكن أن نجعل حالته حالة علمانية، فهذا ما لا يسلم بحال، نعم لو قال: إنه شابه العلمانيين من وجه لكان له حظ من النظر (كما قال من قال من السلف: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود ومن فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى) [1] ولم يقولوا: إنهم في إسلام يهودي، أو نصراني.

أساس الإشكال عند د. المسيري (الخلط بين الدين، والمؤسسات الدينية).

لعل الأساس - أو أحد الأسس المهمة - الذي تفرع عنه غلط د. المسيري في موقفه من العلمانية الجزئية، وأدى به إلى القول (بالفصل بين الدين والدولة) هو خلط د. المسيري بين (الدين) من جهة، وبين (المؤسسة الدينية) التي تؤدي المهام الدينية في أي نظام ودولة (وهو ما أسماه المسيري: رجال الدين) من جهة أخرى، فرأى أن ما تصير إليه المجتمعات المركبة - حسب تعبيره - من تمايز المجالات والسلطات، والتي تحتم أن يكون في الدولة مؤسسات دينية وأخرى أمنية ...إلخ، رأى أن ذلك يحتم فصل السلطة الدينية عن الدولة بسائر سلطاتها الأخرى، ويلزم على ذلك عنده فصل الدين عن الدولة، وهو المفهوم العلماني الجزئي عنده، ومن هنا ذهب إلى القول بالعلمانية الجزئية.

يقول د. المسيري: "ونحن نذهب إلى أن عملية **فصل الدين ومؤسساته عن الدولة عملية حتمية** في جميع المجتمعات، باستثناء بعض المجتمعات الموغلة في البساطة والبدائية، حيث نجد أن رئيس القبيلة هو النبي والساحر والكاهن [وأحيانا من سليل الآلهة] وأن طقوس الحياة اليومية طقوس دينية، ففي المجتمعات المركبة نوعاً، ثمة تمايز بين السلطات أو المجالات المختلفة يبدأ في البروز (وهو أمر يعرفه أي دارس للمجتمعات الإنسانية)، وحتى في الإمبراطوريات الوثنية التي يحكمها ملك متأله، فإن ثمة تمايزاً بين الملك المتأله وكبير الكهنة وقائد الجيوش، فالمؤسسة الدينية لا يمكن أن تتوحد بالمؤسسة السياسية في أي تركيب سياسي وحضاري مركب، تماماً مثلما لا يمكن لمؤسسة الشرطة الخاصة بالأمن الداخلي في الدولة أن تتوحد بمؤسسة الجيش الموكل إليها الأمن الخارجي، كما لا يمكن للمؤسسة التعليمية أن تتوحد بالمؤسسة الدينية، وفي العصور الوسطى المسيحية، كانت هناك سلطة دينية (الكنيسة) وأخرى زمنية (النظام الإقطاعي)،

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩٧/١) (٦٣٣/٧).

بل داخل الكنيسة نفسها، كان هناك بين رجال الدين من ينشغل بأمور الدين وحسب، ومن ينشغل بأمور الدنيا" [١].

ويقول: "وثمة تمييز هنا بين الوحي (الذي لا يمكن الحوار بشأنه) وبين عملية الزراعة (التي تتطلب خبرة فنية معينة)، أي أن ثمة تمايزاً بين المؤسسة الدينية، والمؤسسة المدنية (ممثلة في قطاع الزراعة)... ومن ثم فإن فصل المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة والمؤسسات المدنية عملية ليست مقصورة على المجتمعات العلمانية بأية حال، وإنما هي عملية موجودة في معظم المجتمعات المركبة بشكل من الأشكال" [٢].

فنلاحظ كيف قرن د. المسيري بين (الوحي) وبين (المؤسسة الدينية)، مما ترتب عليه أن يجعل الفصل بين المؤسسات المختلفة (الدينية - الزراعية... إلخ) فصلاً بين الدين وبين هذه المجالات.

ويقول: "كل ما تطالب به [العلمانية الجزئية] هو فصل الدين، أي رجال الدين، عن السياسة وربما الاقتصاد، والسياسة هنا في هذا السياق تعني الإجراءات السياسية والاقتصادية بالمعنى الفني" [٣]، "بمعنى رفض سيطرة رجال الدين على المجال السياسي" [٤].

فقرن بين (الدين) و (رجال الدين / المشايخ / القساوسة.... إلخ) وجعل الدين منحصراً بهم.

والواقع أن هذا خلط غير صحيح، فمفهوم (الدين) و (الوحي) أعم بكثير من أن يقصر على (المؤسسات الدينية) أو (المشايخ) ونحوهم، فإن الدين شامل لكل الحياة، تصوراً وحكماً، وقد قضى وحكم الدين أن الأصل في المعاملات وأمور الدنيا الإباحة، وهذا لا يعني الفصل بين الدين و (الزراعة، الصناعة، الدولة) لأمور ثلاثة:

١- أن (الإباحة) حكم شرعي.

٢- أن المباح قد يتحول إلى طاعة أو معصية بحسب ما يقترن به من القرائن والمقاصد.

---

(١) العلمانية تحت المجهر (١٥-١٦)، وكرره في: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١٧/١).

(٢) العلمانية تحت المجهر (١٦-١٧)، وانظر: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة.د. المسيري (١٨/١).

(٣) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٣٣).

(٤) المرجع السابق (١٣٩).

٣- أن هذه الإباحة هي (الأصل)، وليست هي (الكل)، فثمة أمور كثيرة من أمور الحياة المادية الطبيعية حكم الشرع عليها بخلاف هذا الأصل، وجوباً أو تحريماً، (تحريم الربا وكثير من المعاملات، تحريم أكل بعض الأمور، تحديد كثير من العلاقات الاجتماعية ..إلخ).

فهل يصح مع هذا الحكم بالفصل بين (الدين) وبين (الدولة، أو مؤسسات الدولة)؟

مسألة: هل يصح وصف د. المسيري بأنه (علماني) بناءً على رأيه السابق:

ولم أكن حريصاً على ذكر هذه الفقرة، إذ المقصود قد كان هو الوقوف على (الآراء) التي طرحها بعيداً عن الحكم على الشخص، فالله أعلم بحاله، وقد ظهر من حاله طلب الحق والانتساب إليه، وقد قدم على رحيم، فنسأل الله أن يتغمده برحمته ويعفو عن زَلَلِه.

ولكني لما رأيت أنه قد تم الخوض في هذا الموضوع، وتباينت الآراء وتناقضت حوله، رأيت أن الدخول فيه أمر لابد منه.

وحاصل ما يقال في ذلك **أن الحكم على د. المسيري بأنه علماني أمر لا يسلم بإطلاق**، وذلك لأمور:

١- أن الأصل في إطلاق وصف (علماني) أنه إنما ينصرف على العلمانية الشاملة، هذا ما يقرره د. المسيري، بل ما يقرره منتقدوه.

ولهذا فإن د. المسيري مع تصريحه بأن غالب العلمانيين العرب يقولون بالعلمانية الخاصة، فإنه قال عنهم في حواره مع القمني: "أنا أرى أن العلمانيين العرب ليسوا علمانيين بالمعنى الدقيق"، فالعلمانية بالمعنى الدقيق عنده هي العلمانية الشاملة.

وذكر الباحث: محمد مبروك - أحد منتقدي د. المسيري - أن العلمانية التي يراها هي أقرب ما تكون إلى العلمانية الشاملة عند د. المسيري [(١)].

٢- وحتى العلمانية الجزئية التي قال بها (فصل الدين عن الدولة) قد شرح د. المسيري تعريفه لها بما يخالف التعميمات التي يريدها غيره بهذا الإطلاق، فهو يصرح بأن المراد بها (بعض

(١) مجلة البيان - عدد (٢١٥) رجب ١٤٢٦.

الإجراءات السياسية والاقتصادية ذات الطابع الفني، والتي لا تمس من قريب أو من بعيد المرجعية النهائية) وأرباب العلمانية من العرب وغيرهم لا يقفون عند هذا الحد أبداً.

٣- كما أنه قد بين تعريفه، وقيده بقيود مهمة لا يقف سائر العلمانيين عندها" لا أحب أن أرى مجموعة من المشايخ أو القساوسة يسيرون في طرقات وزارة الدفاع، ويجلسون في لجان تناقش نوعية السلاح الذي ستستخدمه القوات المسلحة..إلخ".

٤- ولهذا ففي حواره المشار إليه مع سيد القمني عندما واجهه المحاور بسؤال صريح: هل أنت علماني، رفض د. المسيري هذا الإطلاق، وقيده بقوله: أنه علماني بالمعنى الجزئي.

وأما محاوره العلماني (القمني) فقد رفض الاكتفاء بهذه العلمانية الجزئية، وقال: (الحل هو العلمانية الشاملة) [(١)]، فهل يصح بعد ذلك أن نحشر الشخصيتين في بوتقة واحدة؟!

٥- أنه قد قال بلزوم الرجوع للشرع والصدور عن المرجعية الدينية في أمور أساسية مصيرية من شؤون الدولة والاقتصاد، مما يستحيل أن يقبل به أي علماني، حيث يقول: "إذا كانت القضية المطروحة:.. ما هو الموقف من أسلحة الدمار الشامل؟ ..هل يمكن الدخول في تحالف مع الولايات المتحدة؟ .. هل يمكن أن يسمح لأدوات الإعلام أن تمجد العنف والإباحية والشذوذ وأن تبشر بها؟... إلخ.

هذه قضايا تتعلق بالإطار الأخلاقي والمرجعية النهائية، فهي مسائل تخص المجتمع بأسره، وهي من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن أن تترك للفنيين أو المختصين أو السياسيين أو العسكريين، ولابد من استدعاء المرجعية النهائية وتوليد معايير منها يمكن من خلالها الإجابة عن هذه التساؤلات"

فالمسيري يرى لزوم الرجوع إلى المرجعية الدينية في هذه القضايا المصيرية، فعدم الرجوع إنما هو محصور في القضايا الفنية البحتة، وهذا فارق كبير بينه وبين سائر العلمانيين، وهو مما ينفي عنه التهمة القائلة بأن الدين عند د. المسيري مقصور على مجرد (روحانيات فقط).

---

(١) برنامج الاتجاه المعاكس - قناة الجزيرة الفضائية، رابط الحوار:
http://www.youtube.com/watch?v=vQMHy0WLRUk

٦- ويكفي لننفي هذه التهمة عن د. المسيري أن ننقل قوله رحمه الله: "والذين يطالبون بعلمنة العالم الإسلامي لا يدركون أن الإسلام والتوحيد والوحي والشريعة هي الموجهة للإنسان وللمجتمع وللحياة كلها، ولا يمكن فصل الحياة والإنسان والمجتمع والدولة عن استلهام تعاليم الإسلام، فالمرجعية الإسلامية هي الإطار الذي يرجع إليه المسلم ويرجع إليه المجتمع والدولة ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ (النساء: من الآية ٥٩).

والعلمانية الشاملة تشكل تهديداً خطيراً للإيمان الديني، ومن ثم فإذا كانت الحركة الإسلامية المعاصرة تستهدف بشكل رئيس الحفاظ على بقاء الإسلام حياً في حياة الناس فإن جزءاً من صراعها وجدلها لابد أن يكون مع العلمانية الشاملة" [(١)].

كل هذه القرائن تجعل الحكم على د. المسيري بأنه علماني (بهذا الإطلاق) من أصعب ما يكون، خصوصاً إذا ما استحضرنا الحالة التي عاش فيها، وأنه قد رجع من مذهب كفري ماركسي إلى الاتجاه الإسلامي (أو الذي يراه إسلامياً) [(٢)]، حتى سمى نفسه مفكراً إسلامياً، فكل هذا مما يفتح باب المعذرة لمثله، وبقاء رواسب سابقة هو من الأمور المتوقعة، وتجعلنا نميل إلى البحث عن ما رده من مجمل كلامه أكثر من الميل إلى محاسبته على دقيق تصريحاته، هذا ما تبدى لي من حال الرجل والحكم عليه، وهو اجتهاد قابل للخطأ والصواب (ولأن أخطئ في المعذرة، أحب إلى من أن أخطئ في التهمة). ولنتذكر في هذا السياق شخصيات عديدة من التاريخ، صار في مواقفهم مثل هذا الإيهام:

فالغزالي قد وجد في كلامه ما يوهم بالقول بوحدة الوجود [(٣)]، ومع ذلك فلم يحكم عليه علماء أهل السنة - حكما نهائياً - بمثل ما حكموا به على سائر أصحاب الوحدة والحلول كابن عربي الطائي والحلاج، والرازي قد وجد في كلامه ما يوهم القول بمنهج التخييل الفلسفي الإلحادي، ومع ذلك لم يحكم عليه أهل السنة من منتقديه بلوازم ذلك

(١) من حوار له أجراه موقع الإسلام اليوم، الرابط:
http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-90-9286.htm

(٢) كما في رحلته الفكرية، وفي كتابه: العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١٣٥).

(٣) انظر: إحياء علوم الدين: (٨٨/١) (٧٤/٤-٧٥، ٢٩٢)، مشكاة الأنوار، النفحات الغزالية .

القول، ولم يقرنوا بينه وبين أمثال ابن سينا والفارابي في الحكم، وإنما كان النظر إلى غالب حالهم وتقريراتهم، وأوضح من ذلك موقفهم من أبي إسماعيل الهروي، فقد وجد في كلامه تصوف واضح، ووجد ما يوهم القول بالوحدة (في قوله:ما وحد الواحد من واحد.. الأبيات) ومع ذلك سموه شيخ الإسلام، لم يجعلوه صوفياً، فضلاً عن أن يجعلوه اتحادياً، فهل يسوغ لنا بعد ذلك أن نحشر د. المسيري مع زمرة كبار العلمانيين، كعزيز العظمة، وسيد القمني، والشرفي، ونحوهم؟!

وهذا بالطبع لا يعني الإقرار بالصورة التي رسمها د. المسيري وسوغ الأخذ بها، ولا يعني الموافقة على كثير من التفصيلات التي ذكرها ضمن ذلك، وإنما الكلام ههنا على الموقف العام.

أما أن د. المسيري إنما وضع هذه القيود نفاقاً أو تمريراً للمشروع العلماني، أو محاولة للتوفيق والتلفيق، والتمرير والتلبيس، فهذه أمور قلبية، لم نؤمر بالكشف عنها ((أَفَلا شَقَقْتَ عن قَلْبِهِ))، ولم يظهر من حاله إرادة ذلك، ولهذا كان كلامه عن هذا التسويغ لفصل الدين عن الدولة كلاماً قليلاً جداً إذا ما قورن بكلامه الكثير المشكور عن فضح العلمانية الشاملة.

وبعد هذا النقد نقول:

ما الذي يحدو بنا - نحن المسلمين - إلى تلمس مناهج ونظريات من زبالة أذهان الغرب الملحد الكافر بالله، ثم تنقضي الأعمار في التطاحن حولها - هل نقبلها أو نردها أو أن في الأمر تفصيلاً؟!

إذا كان الغرب بواقعه الكافر بالله رب العالمين - على مدى العصور - قد وصل إلى هذه الحال، بعد تنقلات وتقلبات (ومتتابعات علمانية وحداثية) فهذا أمر لا يستغرب، إذ الضلال لا ينتج إلا ضلالاً، والضلال بلا شك سينتهي بصاحبه إلى الحيرة والاضطراب والاختلاف ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)، وإذا ما جرب الغرب ضلالاً حقبة من الزمن، فهم بلا شك سيقفون على ما فيه من اضطراب وتناقض، ثم سيبحثون - بعقولهم المجردة - عن مذهب آخر، وسيكون ضلالاً بلا شك ما لم يكن إسلاماً، إذ الإسلام هو الحق ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ (يونس: ٣٢). فإذا كان هذا حالهم، فما بال أبناء

الإسلام يأبون إلا أن يسيروا على خطاهم، والله إن هذا لمصداق قول النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم: ((لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ من قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ...الحديث)) (١).

أوليس يكفينا ما جاء به شرعنا من منهج شامل في الحياة، يضمن لنا خيري الدنيا والآخرة؟! أولم يكف هؤلاء المبهورين بحضارة الكافر ما أقامته الدولة الإسلامية خلال قرون من حضارة دينية وخلقية ومعمارية لم يشهد مثلها التاريخ، ولم تنحدر إلا من بعد ما تخلينا عن دين الله والأخذ بسنن الله؟ ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ﴾ (العنكبوت: ٥١-٥٢).

أولم يكمل الله لنا الدين؟ ويتم علينا النعمة؟ ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾(المائدة: ٣).

و د. المسيري بنفسه يقول - بعد كلامه على العلمنة البنيوية الشاملة، والتي عدها أصلاً للعلمنة الشاملة - يقول: "أرى أن الإسلام يطرح رؤية كاملة للكون، هي رؤية بديلة للسعار الاستهلاكي الذي نعيش فيه" (٢).

ولَنِعْم ما قال، ولكن ما باله يطرح بعض الرؤى - الفلسفية - المستقاة من أهل الكفر لتكون واقعاً مطبقاً في بلاد الإسلام، ومشروعاً وطنياً يجتمع عليه الجميع، ويصر على التسمية الغربية الكافرة الأصل (العلمانية)؟!!

ولا أحد ينكر مشروعية الأخذ بأسباب النصر والنهضة - ولو كانت من الغرب - كالعلوم التجريبية ونحوها، فالعلم رحم بين الجميع، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها، وإنما الكلام هنا عن أخذ المذاهب الفلسفية التي تحدد لنا منهج الحياة، وتقتضي إقصاء الدين عن الحياة أو بعض مجالاتها، فهذا ما لا يمكن قبوله بحال.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٧٤/٣) ح (٣٢٦٩).

(٢) العلمانية والحداثة والعولمة، حوارات مع د. المسيري (١١٥).

وإن من أكذب الدعاوى تلك التي تدعي التلازم بين المذاهب الفكرية الغربية - بجميع تفاصيلها وتناقضاتها - وبين ما تحقق عندهم من تقدم في العلوم التجريبية، فتزعم أننا لن نتقدم في الأولى حتى نأخذ بالثانية، وهي دعوى يطول القول في ردها، ولكن يكفي في ردها أن يبين أن ذلك التقدم قد تحصل في حضارات مختلفة تختلف - بل تتناقض - في اتجاهاتها الفلسفية (أوروبا، أمريكا، روسيا[وسابقاً الاتحاد السوفييتي]، اليابان، الصين، ماليزيا)، وبالمقابل فثمة بيئات قد أخذت بجل ما عند الغرب من مذاهب فلسفية فلم تتقدم قيد أنملة، بل زادت فقراً ورجعية (وللنظر في حال تركيا منذ أن تبنت العلمانية، كيف كانت من قبل، وكيف أصبحت).

اللهم اعف عن عبدك (عبد الوهاب المسيري) وارحمه، وتجاوز عن خطئه، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين.

الخاتمة

وبعد هذا التطواف بين معمعة العلمانية وفلسفاتها، وآراء د. المسيري حولها، نخلص إلى النتائج التالية:

١- يقسم د. المسيري العلمانية إلى قسمين:

أ- **العلمانية الجزئية**: وهي ((فصل الدين عن الدولة))، أي القول بوجوب فصل الدين عن عالم السياسة، وربما الاقتصاد، وربما بعض الجوانب الأخرى من الحياة العامة.

فالعلمانية الجزئية عنده هي ما يجتمع فيها أمران:

- أن تكون العلمنة فيها مقتصرة على نواحٍ محددة - مهما كثرت - وتلتزم الصمت فيما عداها، أي أنها لم تصل بشمولها وكليتها إلى مفهوم العلمانية الكلية الشاملة.
- وأن تعزل مفهوم العلمانية عن المرجعية النهائية لهذا المصطلح.

ب- **العلمانية الشاملة**: وهي فصل كل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية عن كل جوانب الحياة العامة والخاصة.

وفي العلمانية الشاملة: يكون العالم مكتفيا بذاته من ناحية المرجعية، أي أنه هو **مرجعية ذاته**، فلا مقدس خلف هذا العالم، ولا مطلقات ولا كليات.

٢- العلمانية عند د. المسيري ليست ذات مفهوم واحد، بل إنها تشير إلى أكثر من مدلول، تقف العلمانية الجزئية والكلية على الطرفين الدلاليين، وبينهما مفاهيم عديدة.

٣- بين د. المسيري أن الإشكالية الكبرى للعلمانية الشاملة تكمن في تعاملها مع الإنسان كغيره من المواد الطبيعية، وهذا المنهج يخفق وبشدة حين التعامل مع ما يميز الإنسان كإنسان (تطلعاته، أحلامه، باطنه، قيمه).

٤- لقد جاء تصوير د. المسيري للعلمانية الجزئية التي سلم بها تصويراً مختلاً ومضطرباً ومجملاً، فتراه يحكم بأنه يرجع للدين في بعض الجوانب دون بعض، أو في جوانب محددة، دون أن يعطي ضابطاً لما يرجع فيه للدين وما لا يرجع فيه إليه، كما نراه يزعم أن جل العلمانيين العرب يقولون بالعلمانية الجزئية، ثم نراه يقول بها، مما جعل موقفه مضطرباً بين العلمانيين والإسلاميين، ثم هو يصور هذه العلمانية الجزئية بتصوير لا يقتصر عليه عامة العلمانيين العرب، بل بلغ به الحال أن قرر ما سماه (علمانية الإسلام)، زاعماً أن الإسلام جاء بأمور تندرج في مفهوم (العلمانية الجزئية) عنده، فالحاصل أن ما صوره د. المسيري هو (علمانيةٌ مسيرية)، لم توجد إلا في مخيلته، وهي مفارقة تماماً للعلمانية التي يدعو إليها عامة العلمانيين من العرب وغيرهم، سواء سميت تلك جزئية أو كلية.

٥- أن العلمانية - مهما فسرت - فإنها مفهوم مناقض للدين، ولا يمكن بحال أن تقبل، جزئية كانت أو كلية، إذ إن محورها الأساسي إقصاء الدين عن بعض أو كل جوانب الحياة، والدين الإسلامي قد جاء ليحكم الحياة، فلا التقاء بين الدين والعلمانية البتة.

٦- من أهم الأسس المغلوطة التي بنى عليها د. المسيري مذهبه السابق: خلطه بين (الدين) من جهة، وبين (المؤسسة الدينية) التي تؤدي المهام الدينية في أي نظام ودولة، سماهم (رجال الدين) من جهة أخرى، فرأى أن ما تصير إليه المجتمعات من تمايز المجالات والسلطات، والتي تحتم أن يكون في الدولة مؤسسات دينية وأخرى أمنية ...إلخ، رأى أن ذلك يحتم فصل السلطة الدينية عن الدولة بسائر سلطاتها الأخرى، ويلزم على ذلك عنده فصل الدين عن الدولة، وهو المفهوم العلماني الجزئي عنده، والواقع أن هذا خلط غير صحيح، فمفهوم

(الدين) و (الوحي) أعم بكثير من أن يقصر على (المؤسسات الدينية) أو (المشايخ) ونحوهم، فإن الدين شامل لكل الحياة، تصوراً وحكماً، فتمايز تلك المؤسسات لا يعني عدم خضوع المؤسسات المدنية والاقتصادية والسياسية للدين وحكمه.

٧- والحاصل أن الحكم على د. المسيري بأنه علماني أمر لا يسلم بإطلاق، لوجود فروق جوهرية بين مذهبه وأقواله، ومذهب العلمانيين ومذاهبهم، ولأن وصف (علماني) عند الإطلاق إنما ينصرف إلى ما سماه د. المسيري بالعلمانية الشاملة، وذلك عنده وعند مخالفيه، وهو لا يقول بها، ولكنه قد أخطأ في مواضع عدة تقدم بيانها.

٨- يتبين لنا من هذا البحث أهمية مراعاة المصطلحات المستعملة في المذاهب الفكرية، بأن تصور ويحكم عليها على ما هي عليه عند أهلها، خصوصاً تلك المصطلحات التي استقرت في الوسط الثقافي والمعجمي وتحدد جوهرها ومفهومها (كالعلمانية، والديموقراطية، والليبرالية، والإنسانية...إلخ)، ومن هنا يظهر الخطأ الكبير الذي يمارسه البعض بأن يرسم لذلك المصطلح مفهوماً خاصاً به (ربما لم يوافقه عليه أحد، أو وافقه عليه القلة)، ثم يطلق القول بقبوله، وربما تمادى البعض سفهاً فتكلم عن (علمانية الإسلام، واشتراكية الإسلام، الإسلام الليبرالي، الإسلام الديموقراطي).

ولا ريب أن في ذلك من التغرير والتلبيس ما لا يقره الشرع بحال، بل هذا مما لا تقره بدهيات البحث العلمي والثقافي، فهو تزييف لحقيقة تلك المصطلحات، ويفتح أبواباً من الشرور واختلال الموازين وفقدان المعايير التي يعرف بها الحق من الباطل والهدى من الضلال، فيسمى الكفر إيماناً، والنفاق توفيقاً وإحسانا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه

أجمعين

ثبت المراجع

أولا: الكتب والمجلات.

١- دراسات معرفية في الحداثة الغربية، د عبد الوهاب المسيري/ مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١ (١٤٢٧هـ).

٢- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ) / ت: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣ (١٤٠٧-١٩٨٧).

٣- صحيح مسلم/ مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٤- العلمانية / للشيخ د. سفر الحوالي، دار الهجرة، بدون ذكر للطبعة والتاريخ.

٥- العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، د عبد الوهاب المسيري، دار الشروق - مصر، ط٣ (٢٠٠٨).

٦- العلمانية تحت المجهر/ حوار مشترك بين د عبد الوهاب المسيري، ود عزيز العظمة/ دار الفكر/ دمشق/ط١ (١٤٢١ هـ).

٧- العلمانية جذورها وأصولها / د. محمد علي البار/ دار القلم - دمشق/ ط١ (١٤٢٩ هـ).

٨- العلمانية والحداثة والعولمة/حوارات مع د عبد الوهاب المسيري/ دار الفكر - دمشق/ ط١ (١٤٣٠ هـ).

٩- مجموع الفتاوى (كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية)/ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (٧٢٨هـ)/ ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي/ مكتبة ابن تيمية/ ط ٢.

١٠- نقد مفهوم العلمانية الجزئية والشاملة عند المسيري. مقالة لـ: محمد إبراهيم مبروك. مجلة البيان - عدد (٢١٥) رجب ١٤٢٦.

ثانيا: المواقع الإلكترونية:

١١- برنامج الاتجاه المعاكس - قناة الجزيرة الفضائية، رابط الحوار:

http://www.youtube.com/watch?v=vQMHy0WLRUk

١٢- عودة إلى عبد الوهاب المسيري وعلمانيته - مقالة: للشيخ سليمان الخراشي

http://www.saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/133.htm

١٣- الموسوعة الحرة (ويكيبيديا):

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%85%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

فهرس بحث

العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة عند د. عبد الوهاب المسيري

بيان للمفهوم، ونقد للموقف

خطة البحث ٤٥

توطئة: بيان د. المسيري لإشكالية تعريف المصطلح العلماني ٤٧

المبحث الأول: العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة عند د. المسيري التعريف والسمات ٥٢

المطلب الأول: العلمانية الجزئية عند د. المسيري ٥٢

المسألة الأولى: تعريف العلمانية الجزئية عند د. المسيري ٥٢

المسألة الثانية: تعريفات العلمانية الجزئية عند الفلاسفة، حسب رؤية د. المسيري ٥٧

المسألة الثالثة: سمات التعريفات الجزئية للعلمانية عند د. المسيري ٥٩

المسألة الرابعة: موقف د. المسيري من العلمانية الجزئية ٦٠

المطلب الثاني: العلمانية الشاملة عند د. المسيري، التعريف والسمات ٦١

المسألة الأولى: تعريف العلمانية الشاملة عند د. المسيري ٦١

المسألة الثانية: تعريفات العلمانية الشاملة عند الفلاسفة، حسب رؤية د. المسيري ٦٤

المسألة الثالثة: سمات العلمانية الشاملة عند د. المسيري ٦٥

المسألة الرابعة: مصطلحات يرى د. المسيري تداخلها مع العلمانية الشاملة ٦٦

المسألة الخامسة: رأي د. المسيري في التعامل مع العلمانيتين:الجزئية والشاملة ٧٠

المبحث الثاني: نقد د. المسيري للعلمانية الشاملة ٧٢

المطلب الأول: المشكلة الكبرى للعلمانية الشاملة كما يصورها د. المسيري ٧٢

المطلب الثاني: مآلات تطبيق العلمانية الشاملة في العالم الغربي عند د. المسيري ٧٣

أ- الجوانب الإيجابية عند التطبيق ٧٣

ب- الجوانب والنتائج السلبية ٧٤

المبحث الثالث: نقد وتقويم لمفهوم العلمانية الجزئية والكلية عند د. المسيري، وموقفه منهما ٧٨

المطلب الأول: تقويم لرأي د. المسيري في تقسيم العلمانية إلى جزئية وشاملة ٧٨

المطلب الثاني: نقد موقف د. المسيري من قسمي العلمانية ---- ٨٣
المسألة الأولى: نقد موقف د. المسيري من العلمانية الشاملة ---- ٨٣
المسألة الثانية: نقد موقف د. المسيري من العلمانية الجزئية ---- ٨٧
الخاتمة ---- ١١٠
ثبت المراجع ---- ١١٣
الفهرس ---- ١١٥